استشراف المستقبل بالمعرفة
Knowledge Empowers Future
TRENDS
مركز تريندز للبحوث والاستشارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

استطلاع رأي خاص

بالوضع الجيوسياسي والأمن الدولي

لعام 2021

البيانات الأولية

الفترة الزمنية للاستطلاع	الحالة الإجتماعية	الفئة العمرية	المؤهل التعليمي	الدولة	الجنس	المراكز البحثية والمؤسسات الجامعية والباحثين الأكاديمية
15 يوماً 2021	متزوج: 54.1% مطلق: 2.7% أعزب: 43.2%	18-29: 21.6% 30-39: 27.0% 40-49: 21.6% 50 +: 29.7%	بكالوريوس: 31.1% دراسات عليا: 68.9%	الأجنبية: 56.8% العربية: 43.2%	الذكور: 68.9% الإناث: 31.1%	318

النتائج والتحليل

السؤال الأول: ما هو التهديد الأخطر الذي يواجه بلدك؟	السؤال الثاني: ما هو الاتجاه الرئيسي الذي يحدد مستقبل الأمن العالمي؟	السؤال الثالث: ما هو الخطر الجيوسياسي الأهم الذي سيواجه العالم في العقد المقبل؟	السؤال الرابع: ما هو الخطر الأكبر الذي يواجه التعافي الاقتصادي؟
37.8%	44.6%	45.9%	63.5%
تهديدات داخلية (المخدرات، غسيل الأموال،الأوبئة، قضايا الأمن السبراني)	تحولات ميزان القوة العالمي	حروب ونزعات القوى العظمي	الموجة الثالثة من وباء "كوفيد-19"

تابع – النتائج والتحليل

السؤال الخامس: ما هو الخطر الأهم الذي يواجه صناعة النفط والغاز؟	السؤال السادس: ماذا سيكون الخطر الأكبر على الصحة العالمية؟	السؤال السابع: ما هو الخطر الأكبر الذي يواجه البيئة؟	السؤال الثامن: ما هو الخطر الأمني الأعلى الذي يواجه قطاع التكنولوجيا؟
47.3%	56.8%	39.2%	54.1%
استمرار ضعف الطلب وتباطؤ التعافي الاقتصادي	الانتشار السريع للأمراض المعدية في العالم	استمرار الخلاف العالمي حول السياسات المناخية	تزايد الخروقات الأمنية

تابع – النتائج والتحليل

السؤال التاسع: أي الأشياء يشكل الخطر الأكبر الذي يواجه مستقبل التكنولوجيا الحديثة؟	السؤال العاشر: ما هي المخاطر والتحديات الرئيسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة التي يجب على الحكومات معالجتها؟	السؤال الحادي عشر: ما هو التهديد الأكبر الذي ستشكله حركات الإسلام السياسي في عام 2021؟	السؤال الثاني عشر: ما هي طبيعة التهديد الذي تشكله حركات الإسلام السياسي للاقتصادات الوطنية؟	السؤال الثالث عشر: ما هي طبيعة التهديد الذي تشكله حركات الإسلام السياسي لتقيم الاجتماعية والثقافية؟
37.8%	41.9%	63.5%	33.8%	43.2%
الانفصال الاجتماعي والمخاوف بشأن الخصوصية	خطر فقدان الوظائف للأفراد والآثار الاجتماعية المترتبة عليها	تهديد قيم التعايش السلمي والتسامح في المجتمعات	استغلال البيئة التشريعية للانخراط في أنشطة اقتصادية غير مشروعة	نشرالأفكار المتطرفة وغسل أدمغة الشباب

الملخص التنفيذي

فئات العينة المستطلعة:

- مشاركة الجنسيات الأجنبية شكلت أكثر من نصف العينة المستطلعة آراؤها بواقع 56.8%، فيما بلغت مشاركة الجنسيات العربية 43.2%.
- اهتمام الذكور بالمشاركة في الاستطلاع كان أعلى بواقع 68.9% في مقابل 31.1% للإناث.
- أعلى نسبة مشاركة في العينة المستطلعة آراؤها عادت للفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) بواقع 29.7%، تلتها الفئة العمرية (30 – 39 سنة) بواقع 27.0%، ثم الفئات العمرية (40 – 49 سنة) والفئة العمرية (18 – 29 سنة) التي بلغت نسبة مشاركتهم في العينة 21.6% على التوالي.
- بلغت نسبة المشاركين المتزوجين 54.1%، فيما بلغت نسبة المشاركين العزاب 43.2%. باقي المشاركين بلغت نسبتهم في العينة 2.7%.
- غالبية المشاركين في الاستطلاع هم من حملة شهادات الدراسات العليا بواقع 68.9%، فيما بلغت نسبة المشاركين ممن يحملون شهادة البكالوريوس نسبة 31.1%.

توزيع ردود العينة المستطلعة:

- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 37.8% أن الإرهاب والتطرف من أخطر التهديدات التي تواجه الدول.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 44.6% أن الاتجاه الرئيسي الذي سيحدد مستقبل الأمن العالمي هو التحوّلات في ميزان القوة العالمي.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 45.9% أن حروب ونزاعات القوى العظمى من أهم الأخطار الجيوسياسية التي ستواجه العالم في العقد المقبل.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 63.5% أن الخطر الأكبر الذي يواجه التعافي الاقتصادي هو الموجة الثالثة من وباء "كوفيد-19".
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 47.3% أن الخطر الأهم الذي يواجه صناعة النفط والغاز في العالم هو استمرار ضعف الطلب وتباطؤ التعافي الاقتصادي.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 56.8% أن انتشار الأمراض المعدية بسرعة عالية بوصفه الخطر الأكبر الذي سيؤثر على الصحة العالمية.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 39.2% أن الخطر الأكبر الذي يواجه البيئة هو استمرار الخلاف العالمي حول السياسات المناخية.

- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 54.1% أن تزايد الخروقات الأمنية نتيجة تزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع الأعمال بوصفه من أهم الأخطار الأمنية على التكنولوجيا.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 37.8% أن الخطر الأكبر الذي يواجه مستقبل التكنولوجيا الحديثة هو الانفصال الاجتماعي.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 41.9% أن أهم المخاطر والتحديات الرئيسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة التي يجب على الحكومات معالجتها هي فقدان الوظائف والأثر الاجتماعي المترتّب على ذلك.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 63.5% أن التهديد الأكبر الذي ستشكله حركات الإسلام السياسي في عام 2021 هو تهديد قيم التعايش السلمي والتسامح في المجتمعات.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 33.8% أن من أهم التهديدات على الاقتصادات الوطنية هو استغلال البيئة التشريعية للانخراط في أنشطة اقتصادية غير مشروعة من قبل حركات الإسلام السياسي.
- اعتبرت العينة المستطلعة بواقع 43.2% أن من أهم التهديدات للقيم الاجتماعية والثقافية هو نشر الأفكار المتطرفة من قبل حركات الإسلام السياسي.

المقدمة:

نفّذ مركز تريندز للبحوث والاستشارات ضمن سلسلة الاستطلاعات التي ينفذها، استطلاعا حول "آفاق الوضع الجيوسياسي والأمن الدولي لعام 2021" خلال الفترة من 27/ 12/ 2020 – 10/ 1/ 2021.

وقد ركز الاستطلاع على التعرف على آراء وتوقعات الخبراء والباحثين في مراكز البحوث والدراسات والتفكير والمؤسسات الجامعية والأكاديمية بخصوص التحولات السياسية والاستراتيجية والأمنية والاقتصادية المحتمل حدوثها في العام الجديد، وطبيعة المخاطر والتحديات التي تنطوي عليها على الصُعد كافة.

وتضمن الاستطلاع أيضا العديد من الأسئلة التي تستشرف التحولات العالمية من خلال معرفة تصورات الخبراء والباحثين والأكاديميين حول ماهية التهديد الأخطر الذي يواجه بلدانهم، والمحدد الرئيسي الذي سيؤثر في مستقبل الأمن العالمي، وطبيعة المخاطر الجيوسياسية التي ستواجه العالم في العقد المقبل، وطبيعة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في سياق الموجة الثالثة من وباء "كوفيد-19" والتنافس التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وطبيعة المخاطر التي تواجه صناعة النفط والغاز في العالم.

كما سعى هذا الاستطلاع إلى استقراء معرفة الخبراء والباحثين والأكاديميين بخصوص طبيعة المخاطر التي تهدد الصحة العامة للشعوب مع ظهور سلالة جديدة من فيروس "كوفيد-19" أخطر من الأولى، وانتشار الأمراض المعدية بسرعة أعلى من ذي قبل، فضلاً عن مخاطر البيئة بسبب استمرار الخلاف العالمي حول السياسات المناخية.

كما تضمن الاستطلاع العديد من الأسئلة التي هدفت إلى تحليل دور التكنولوجيا المتنامي في مختلف أوجه الحياة، ومعرفة الإجراءات التي من شأنها تعزيز الأمن الإلكتروني في ظل تنامي الهجمات السيبرانية في الآونة الأخيرة، وطبيعة التأثيرات السلبية للتكنولوجيا على الجوانب الاجتماعية والتطرف والإرهاب.

استهدف هذا الاستطلاع كذلك تحليل تصورات الخبراء والباحثين والأكاديميين حول حركات الإسلام السياسي، وطبيعة الخطر الذي تشكله في سياق تنامي حالة القلق الدولي من هذه الحركات، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، وموقفها السلبي من الدولة الوطنية، ومساعيها لتعزيز نفوذها الاقتصادي من خلال أنشطة غير شرعية، فضلاً عن تهديدها لقيم التعايش والتسامح وتغذية خطاب الكراهية في الدول التي تتواجد فيها.

شارك في هذا الاستطلاع عينة عشوائية مكونة من 318 خبيرا وباحثا في مراكز البحوث والدراسات والتفكير والمؤسسات الجامعية والأكاديمية. كما شملت العينة المستطلعة الذكور والإناث من جنسيات وأعمار ومستويات تعليمية مختلفة.

أهداف الاستطلاع

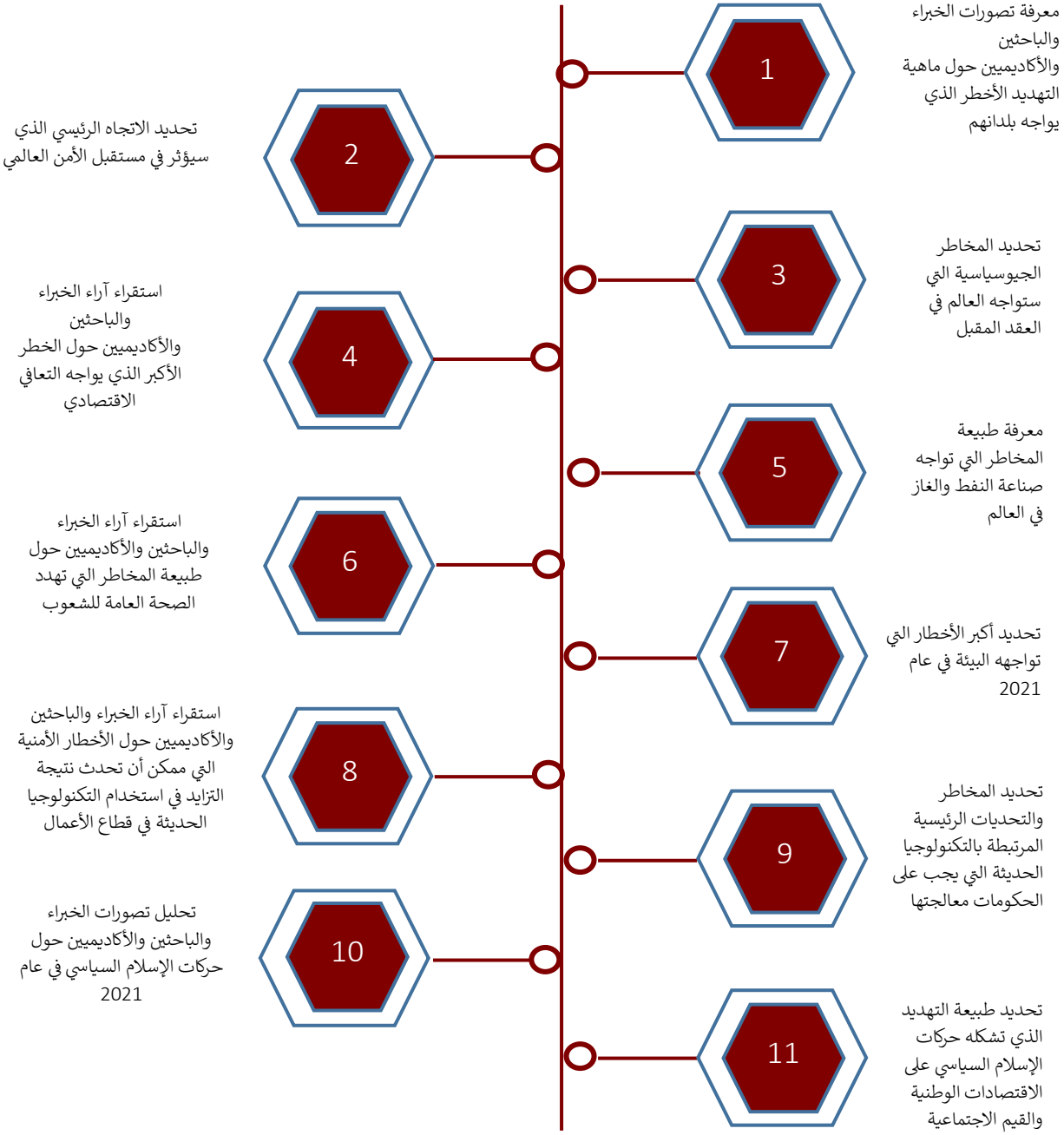

المنهجية

تحديد عينة الاستطلاع

تتكون عينة الاستطلاع المستهدفة من الخبراء والباحثين في مراكز البحوث والدراسات والتفكير والمؤسسات الجامعية والأكاديمية.

تصميم الاستمارة

تم إعداد استبيان إلكتروني لمعرفة آراء المشاركين حول الوضع الجيوسياسي والأمن الدولي لعام 2021 باللغة الإنجليزية.

جمع البيانات

تم اعتماد الطريقة الإلكترونية في جمع البيانات حيث تم نشر الاستبيان على الموقع الإلكتروني لـ مركز "تريندز ".

اختيار العينة

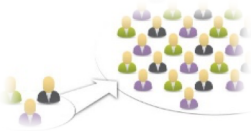

تم استخدام أسلوب عينة كرة الثلج نظرا لصعوبة الوصول إلى عينة الاستطلاع المستهدفة. لقد تم إرسال رابط خاص بالاستطلاع إلى الخبراء والباحثين في مراكز البحوث والدراسات والتفكير والمؤسسات الجامعية والأكاديمية المتوفر بياناتها لدينا في مركز ثم طُلب من هؤلاء إرسال الرابط إلى أشخاص آخرين ضمن فئات عينة الاستطلاع المستهدفة. وقد بلغ حجم العينة المستجيبة 318 فردا، وبهامش خطأ بلغ 5.0%±.

الفترة الزمنية للاستطلاع

تم جمع البيانات خلال الفترة الزمنية من

27/12/2020 – 10/01/2021

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائية Excel وSPSS لأغراض التدقيق ومعالجة للبيانات، وتم استخراج الجداول والرسوم البيانية وإعداد التقرير الإحصائي.

توزيع العينة

توزيع العينة حسب الدولة

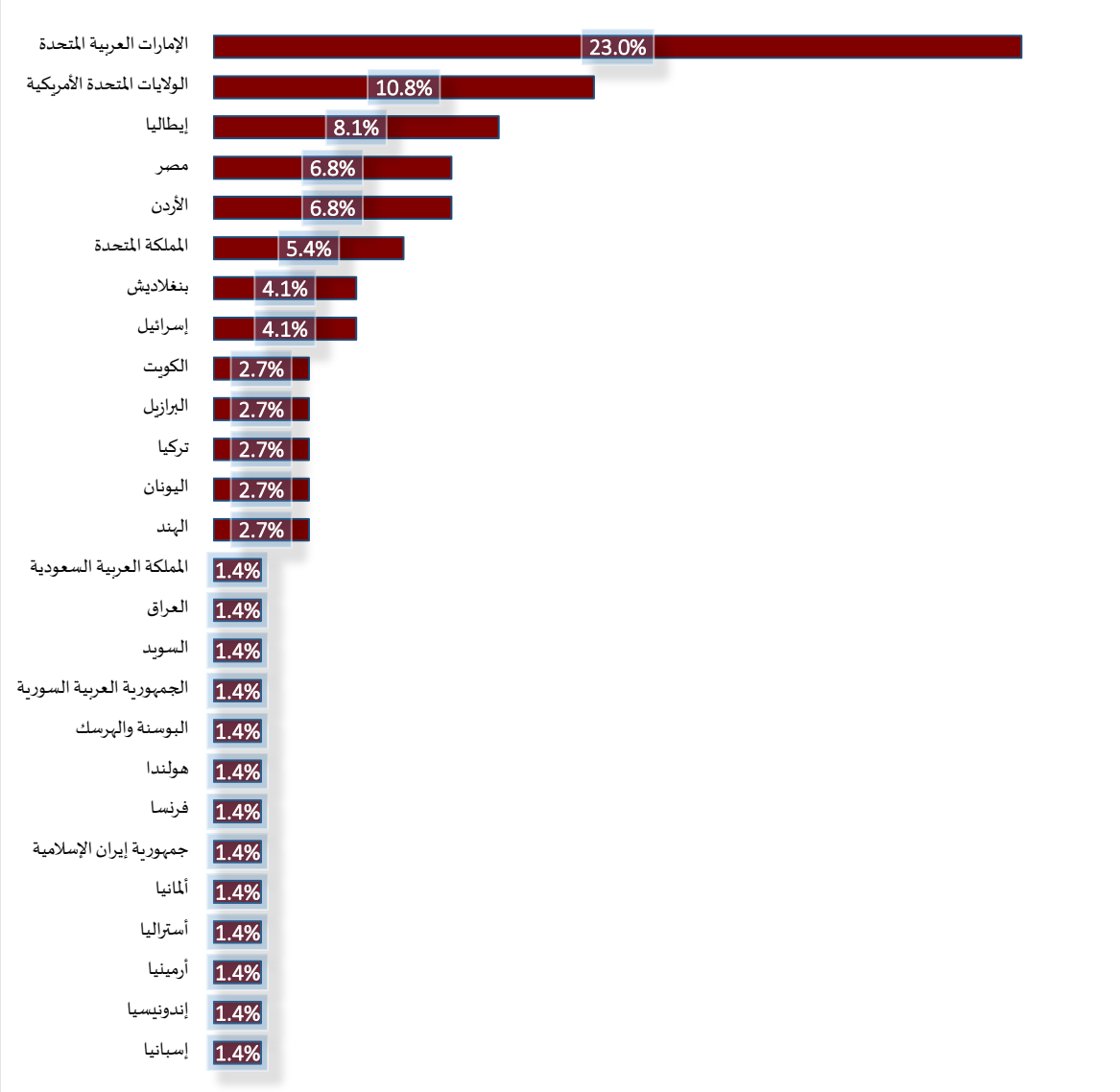

توزيع العينة حسب النوع

توزيع العينة حسب الفئة العمرية

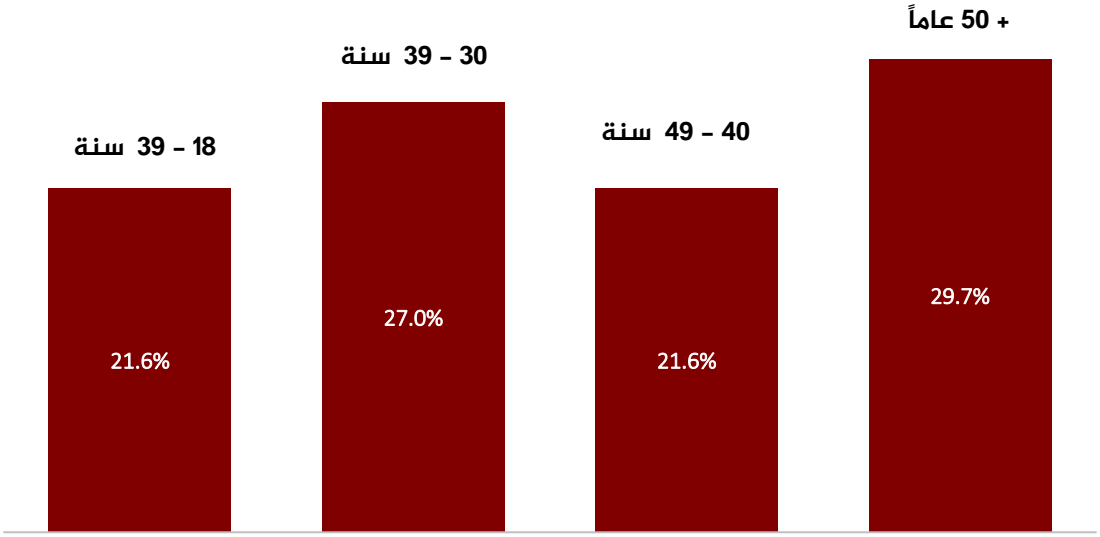

توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

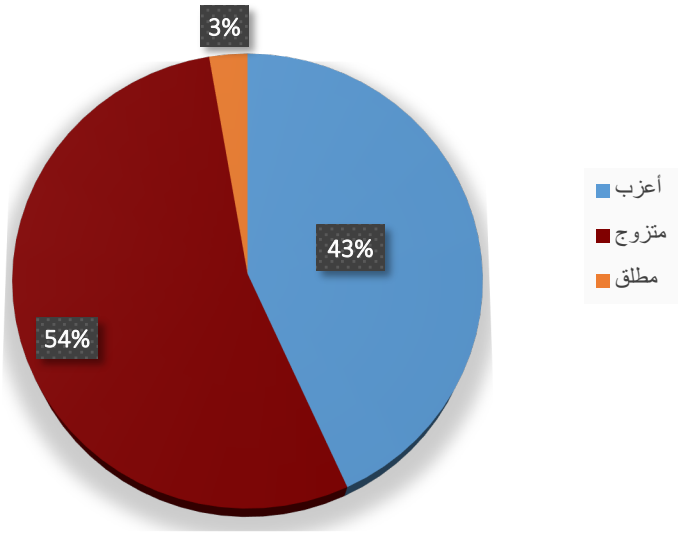

توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

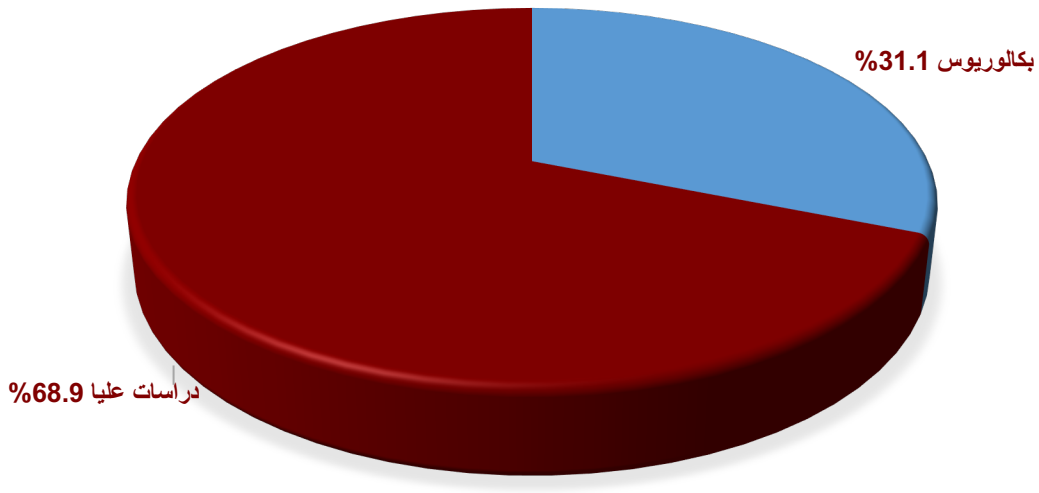

النتائج الرئيسية

السؤال الأول: ما هو التهديد الأخطر الذي يواجه بلدك؟

لمعرفة تصور الباحثين حول أخطر التهديدات التي تواجه بلدانهم، تم سؤالهم بشكل مباشر عن ذلك، حيث أظهرت النتائج أن 32.4% يعتقدون أن الإرهاب والتطرف من أخطر التهديدات التي تواجه بلدانهم، فيما يتصور 21.6% أن التغير المناخي هو أخطر التهديدات، في حين أن نسبة قليلة جدا من الباحثين يعتقدون أن قوة الصين ونفوذها في العالم من أخطر التهديدات التي تواجه بلدانهم بواقع 8.1%. بينما أكد 37.8% من الباحثين أن هناك تهديدات أخرى خطيرة تهدد أمن البلدان.

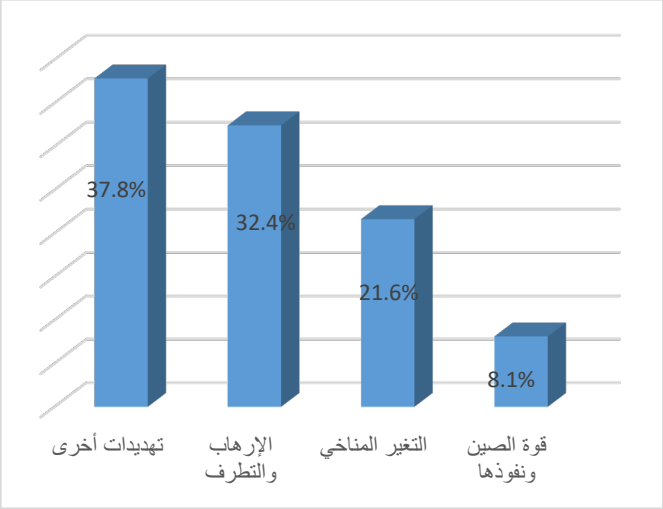

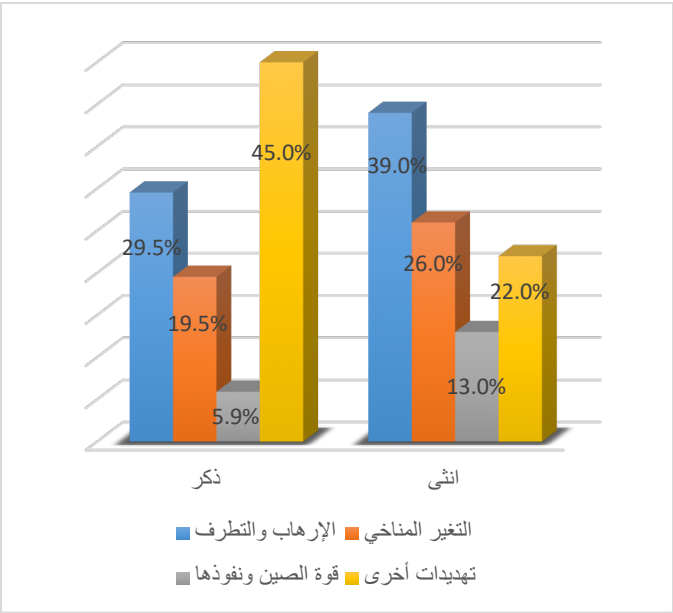

وعلى صعيد متغير النوع (الجنس)، بينت النتائج أن الباحثين من الإناث يعتقدن أن الإرهاب والتطرف هو أخطر تهديد يواجه الدول بواقع 39.0% مقابل 29.5% للباحثين الذكور، ثم يليه خطر التغير المناخي بواقع 26.0% للإناث و19.5% للذكور، فيما 13.0% من الإناث أكدن أن قوة الصين ونفوذها هو الخطر الذي يواجه الدول و5.9% من الذكور أكدوا ذلك.

45.0% من الباحثين الذكور يتصورون أن هناك تهديدات أخرى تهدد بلدانهم مقابل 22.0% من الإناث.

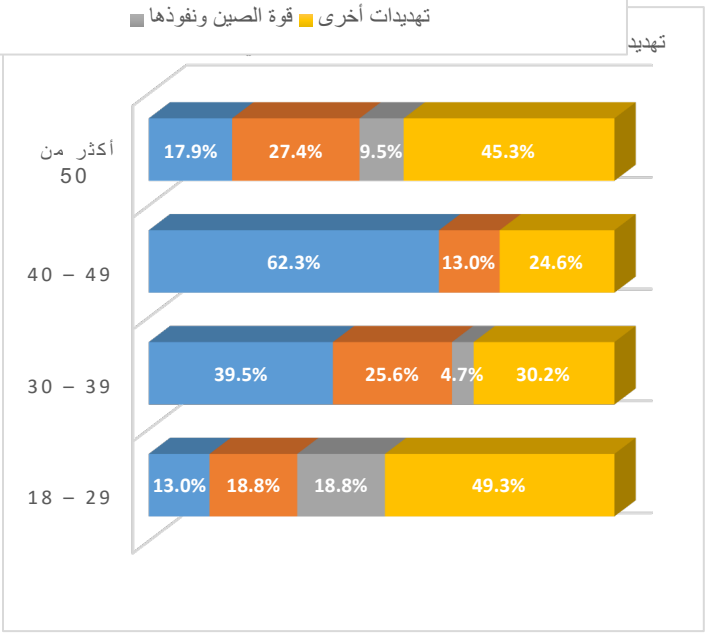

وبحسب التوزيع العمري لأفراد العينة من الباحثين، تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية (18 – 29 سنة) يعتقدون أن التغير المناخي وقوة الصين ونفوذها في العالم هي من أخطر التهديدات التي تواجه بلدانهم بنسبة بلغت 18.8% على التوالي، 13.0% يعتقدون أن الإرهاب والتطرف هو التهديد الأخطر. فيما 49.3% منهم يعتقدون بوجود تهديدات أخرى تهدد بلدانهم.

الفئة العمرية (30 – 39 سنة) يرون أن الإرهاب والتطرف هو التهديد الأخطر الذي يواجه بلدانهم بواقع 39.5%، ثم بالدرجة الثانية خطر التغير المناخي الذي يشهده العالم بواقع 25.6%، ونسبة قليلة جدا يرون أن خطر قوة الصين ونفوذها هي التهديد الأخطر بواقع 4.7%، في حين أن 30.2% يرون أن هناك تهديدات أخرى تهدد بلدانهم.

أكثر من نصف أفراد العينة من الباحثين الذين أعمارهم بين (40 – 49 سنة) يعتقدون أن الإرهاب والتطرف من أخطر التهديدات بواقع 62.3%، و13.0% يتجهون نحو القول بأن التغير المناخي هو التهديد الأخطر الذي يواجه بلدانهم، في حين أن 24.6% يعتقدون بوجود تهديدات أخرى.

كما تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) بواقع 45.3% يعتقدون بوجود تهديدات تواجه بلدانهم غير الإرهاب والتطرف والتغير المناخي وقوة الصين ونفوذها.

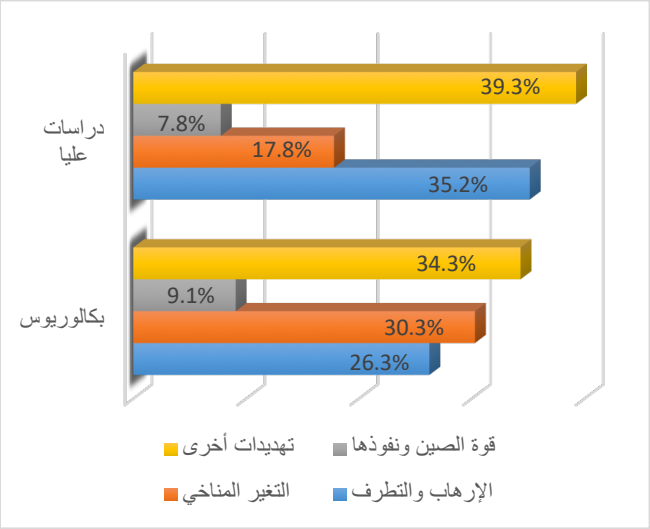

وبخصوص المستوى التعليمي للباحثين، تشير النتائج إلى أن الباحثين من حملة شهادات الدراسات العليا يعتقدون أن خطر الإرهاب والتطرف الذي قد يواجه بلدانهم من أخطر التهديدات بواقع 35.2%، في حين أن 17.8% منهم يعتقدون أن خطر التغير المناخي هو الأكثر تهديدا، ونسبة قليلة نوعا ما يعتقدون أن قوة الصين ونفوذها هي الخطر الذي يهدد بلدانهم، في حين أن 39.3% يعتقدون بوجود تهديدات أخرى.

بينما حملة شهادة البكالوريوس كانت آرائهم بالنسبة للخطر الأكثر تهديدا لبلدانهم، حيث أن 30.3% يعتقدون أن التغير المناخي هو الخطر الذي يهدد بلدانهم، بينما 26.3% يعتقدون أن الخطر الذي يهدد بلدانهم هو الإرهاب والتطرف، و9.1% يرون أن خطر قوة الصين ونفوذها هي الأخطر الأكبر، وبنسبة 34.3% يعتقدون بوجود تهديدات أخرى.

السؤال الثاني: ما هو الاتجاه الرئيسي الذي يحدد مستقبل الأمن العالمي؟

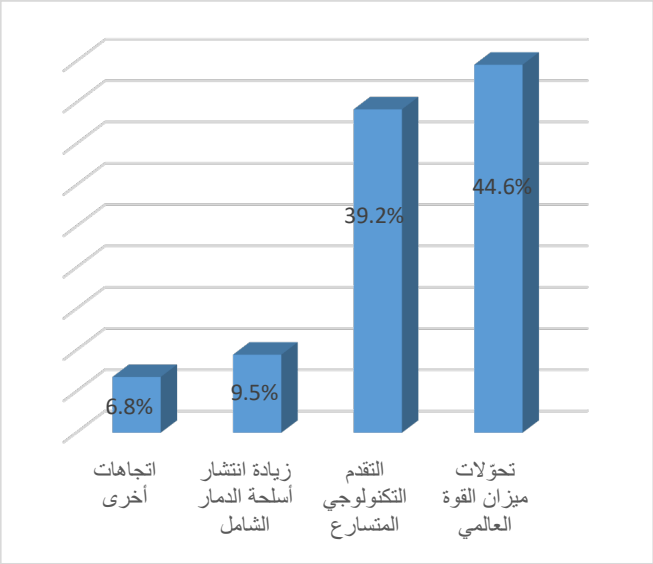

لمعرفة الاتجاه الرئيسي الذي يحدد مستقبل الأمن العالمي من وجهة نظر الباحثين. أظهرت نتائج الاستطلاع أن التحول الحاصل في ميزان القوة العالمي يأتي في المرتبة الأولى في تحديد مستقبل الأمن العالمي بواقع 44.6%، ثم التقدم التكنولوجي المتسارع بواقع 39.2%، في حين أن 9.5% من الباحثين يرون أن زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم هو الاتجاه الذي يحدد مستقبل الأمن العالمي.

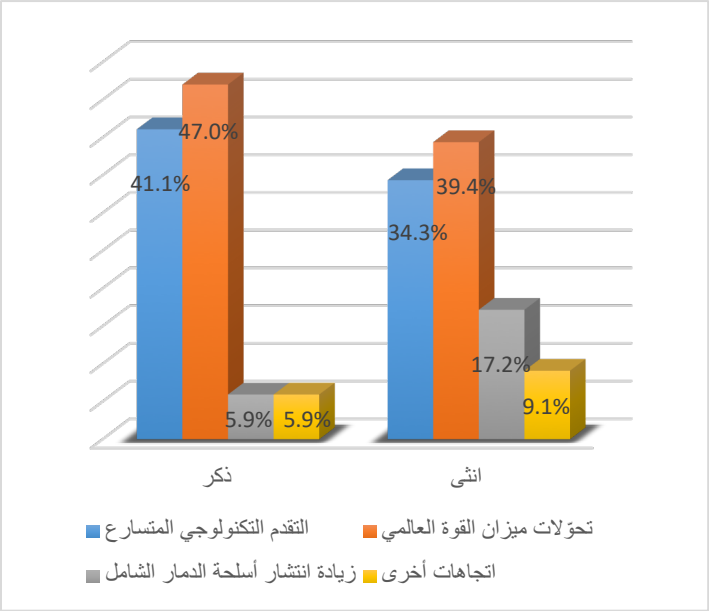

وبحسب نوع (الجنس) أفراد العينة، بينت النتائج أن الذكور يعتقدون أن التحولات في ميزان القوة العالمي هو الاتجاه الرئيسي الذي يحدد مستقبل الأمن العالمي بنسبة بلغت 47.0%، مقابل 39.4% للإناث.

41.1% من الباحثين الذكور يعتقدون أن التقدم التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم هو الاتجاه الرئيسي في تحديد مستقبل الأمن العالمي، في حين أن 34.3% من الإناث يعتقدن ذلك.

أما زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل فإن 17.2% من الإناث يعتقدن أنها ستحدد مستقبل الأمن العالمي، مقابل 5.9% من الذكور يؤيدوهن في ذلك.

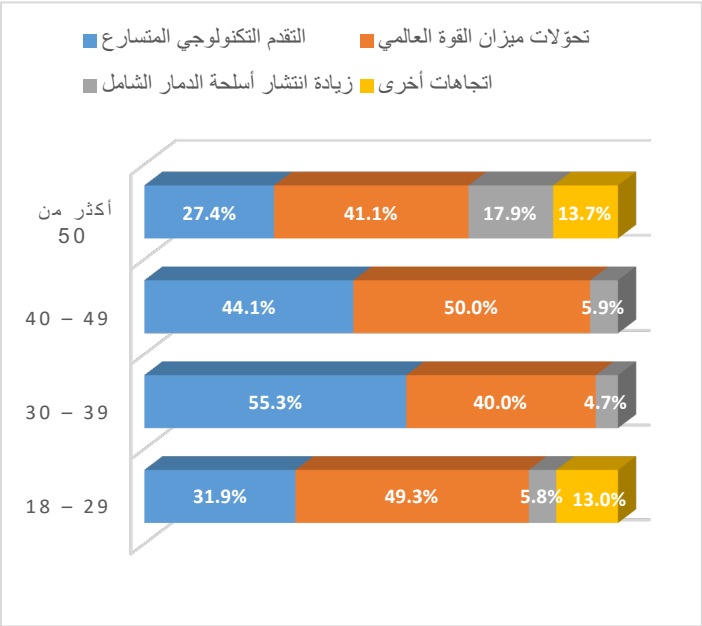

كما يظهر التوزيع العمري لأفراد العينة من الباحثين، أن الفئة العمرية (18 – 29 سنة) تعتقد أن الاتجاه الذي يحدد مستقبل الأمن العالمي هو التحول الحاصل في ميزان القوة العالمي بواقع 49.3%، ثم يأتي التقدم التكنولوجي المتسارع في المرتبة الثانية بواقع 31.9%. بينما نسبة قليلة جدا يعتقدون أن زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل هي من تحدد مستقبل الأمن العالمي بواقع 5.8%، في حين 13.0% يعتقدون بوجود اتجاهات أخرى.

كما يعتقد أكثر من نصف أفراد العينة من الفئة العمرية (30 – 39 سنة) أن التقدم التكنولوجي المتسارع في العالم هو من يحدد مستقبل الأمن العالمي بواقع 55.3%، في حين أن 40.0% من الباحثين يعتقد أن تحولات ميزان القوة العالمي هي التي ستحدد مستقبل الأمن العالمي.

الفئة العمرية (40 – 49 سنة) تعتقد أن كل من التحولات الحاصلة في ميزان القوة العالمي والتقدم التكنولوجي المتسارع هي التي تحدد مستقبل الأمن العالمي بواقع 50.0% و44.1% لكل منهما.
بينما الباحثون الذين أعمارهم أكثر من 50 سنة يعتقدون أن تحولات ميزان القوة العالمي هي من تحدد مستقبل الأمن العالمي بواقع 41.1%، ثم التقدم التكنولوجي المتسارع بواقع 27.4%، وزيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل بواقع 17.9%.

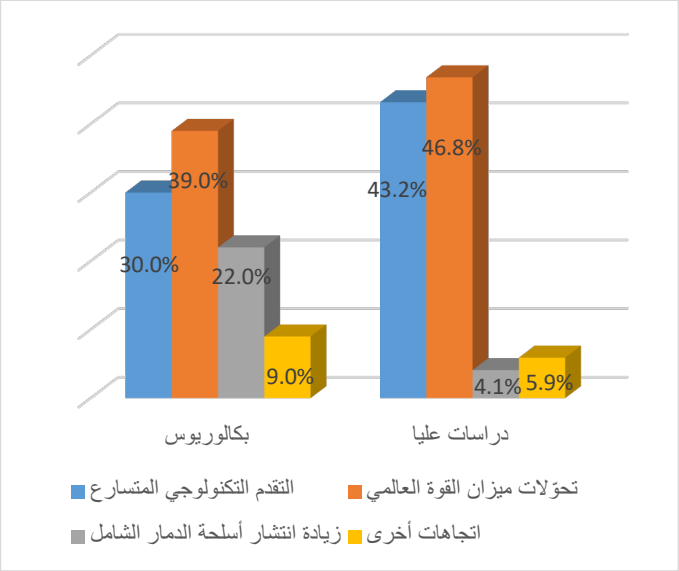

وبخصوص المستوى التعليمي للباحثين، تشير النتائج إلى أن الباحثين يعتقدون أن الاتجاه الذي يحدد مستقبل الأمن العالمي هو تحولات في ميزان القوة العالمي بواقع 46.8% لحملة شهادات الدراسات العليا، مقابل 39.0% لحملة شهادة البكالوريوس.
في حين أن التقدم التكنولوجي المتسارع في العالم يأتي بالمرتبة الثانية من وجهة نظر الباحثين من حملة شهادات الدراسات العليا بواقع 43.2%، ويتفق معهم في ذلك الباحثون من حملة شهادة البكالوريوس بواقع 30.0%.
وأخيرا تأتي زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل بواقع 22.0% للباحثين من حملة شهادة البكالوريوس، و4.1% لحملة شهادات الدراسات العليا.

السؤال الثالث: ما هو الخطر الجيوسياسي الأهم الذي سيواجه العالم في العقد المقبل؟

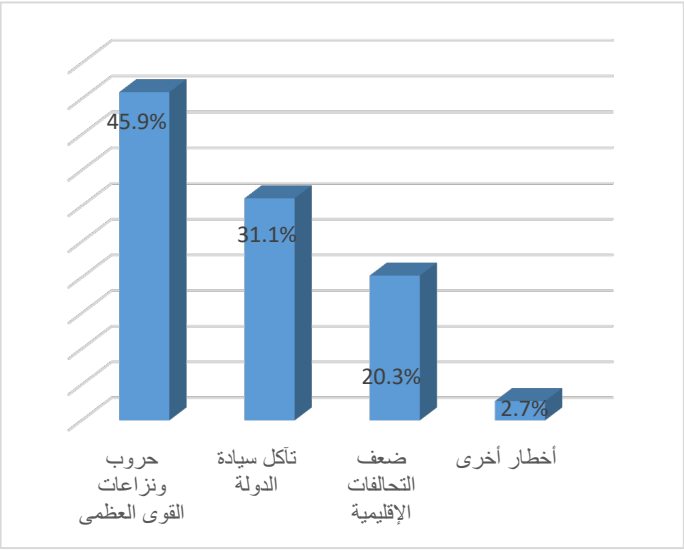

لمعرفة الخطر الجيوسياسي الأهم الذي سيواجه العالم في العقد المقبل. أظهرت النتائج أن 45.9% من الباحثين يعتقدون أهم خطر جيوسياسي سيواجه العالم في العقد المقبل هو الحروب والنزاعات بين القوى العظمى، ثم خطر تآكل سيادة الدولة بواقع 31.3%. بينما يعتقد 20.3% من الباحثين أن ضعف التحالفات الإقليمية هي الخطر الجيوسياسي الذي سيواجه العالم في العقد المقبل. فقط2.7% من الباحثين يعتقدون بوجود أخطار جيوسياسية أخرى.

وعلى صعيد نوع (الجنس) أفراد العينة، تظهر النتائج أن 49.1% من الذكور يعتقدون أن الحروب ونزعات القوى العظمى هي الخطر الجيوسياسي الأهم الذي سيواجه العالم في العقد القادم، بينما 43.4% من الإناث يعتقدن أن خطر تآكل سيادة الدولة هي الخطر الجيوسياسي الأهم.

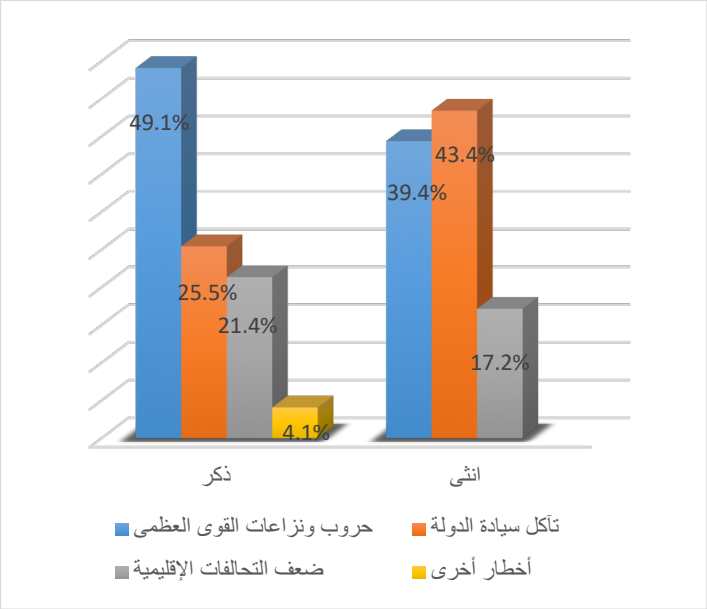

أما التوزيع العمري لأفراد العينة من الباحثين، يظهر أن أكثر من نصف أفراد العينة من الفئة العمرية (40 – 49 سنة) يعتقدون أن الخطر الجيوسياسي الذي سيواجه العالم في العقد المقبل هو الحروب والنزاعات بين القوى العظمى بواقع 62.3%، ويتفق معهم في ذلك كل من الفئات العمرية (30 – 39 سنة) والفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) بواقع 45.3% و45.7% على التوالي.

في حين أن الفئة العمرية (18 – 29 سنة) تعتقد أن خطر تآكل سيادة الدولة هي أهم خطر جيوسياسي سيواجه العالم في العقد المقبل بواقع 37.7%.

جميع الفئات العمرية تتفق على أن خطر ضعف التحالفات الإقليمية يأتي في المرتبة الثالثة كخطر جيوسياسي سيواجه العالم في العقد المقبل.

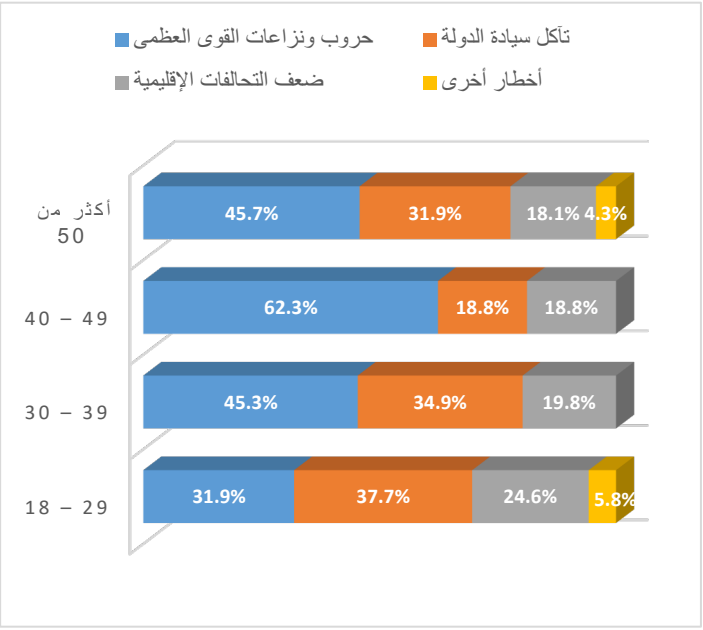

أما من حيث رأي الباحثين حسب المستوى التعليمي لهم، تشير النتائج إلى أن هناك إجماع بين الباحثين من حملة شهادات الدراسات العليا والبكالوريوس على أن الخطر الجيوسياسي الأهم الذي سيواجه العالم في العقد المقبل هو الحروب والنزاعات بين القوى العظمى بواقع 49.1% للباحثين من حملة شهادات الدراسات العليا و39.4% لحملة شهادة البكالوريوس. ثم يأتي في المرتبة الثانية خطر تآكل سيادة الدولة، وفي المرتبة الثالثة خطر ضعف التحالفات الإقليمية.

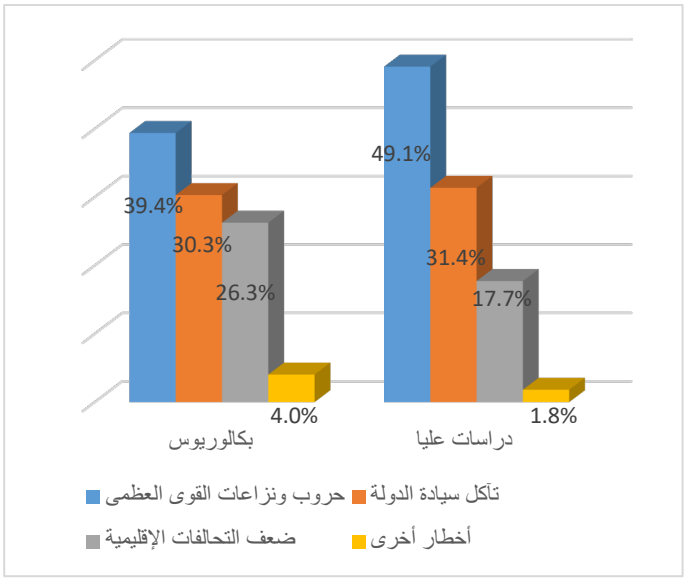

السؤال الرابع: ما هو الخطر الأكبر الذي يواجه التعافي الاقتصادي؟

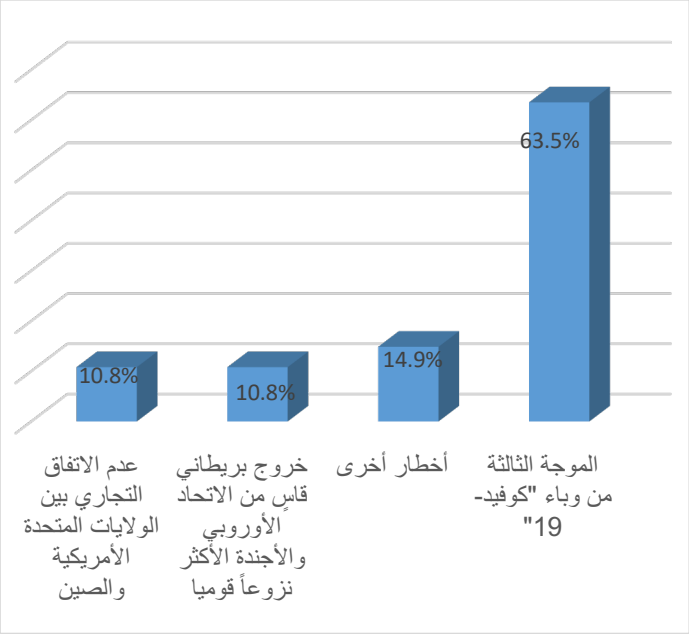

عند سؤال الباحثين من أفراد العينة حول الخطر الأكبر الذي يواجه التعافي الاقتصادي من وجهة نظرهم. بينت النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة يعتقدون أن الموجة الثالثة من وباء "كوفيد-19" هي الخطر الأكبر الذي يواجه التعافي الاقتصادي في العالم بواقع 63.5%، في حين أن نسبة قليلة يعتقدون أن خطر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكذلك خطر عدم الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين هي الخطر الأكبر في وجه التعافي الاقتصادي العالمي وبواقع 10.8% لكل منهما. كما بينت النتائج أن 14.9% من الباحثين يعتقدون بوجود أخطار أخرى قد تواجه الاقتصاد وتحد من قدرته على التعافي.

أما في ما يتعلق برأي أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي حول الخطر الأكبر الذي يواجه التعافي الاقتصادي، تظهر النتائج أن أكثر من ثلثي أفراد العينة من الإناث يعتقدن أن الموجة الثالثة من وباء "كوفيد-19" هي الخطر الأكبر الذي يواجه الاقتصاد في التعافي من الأزمة بواقع 86.9%، كما يؤيدهن في ذلك الذكور بواقع 53.0%.

كما تظهر النتائج أن 15.5% من الذكور يعتقدون أن عدم الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين قد تشكل خطر في قدرة الاقتصاد على التعافي.

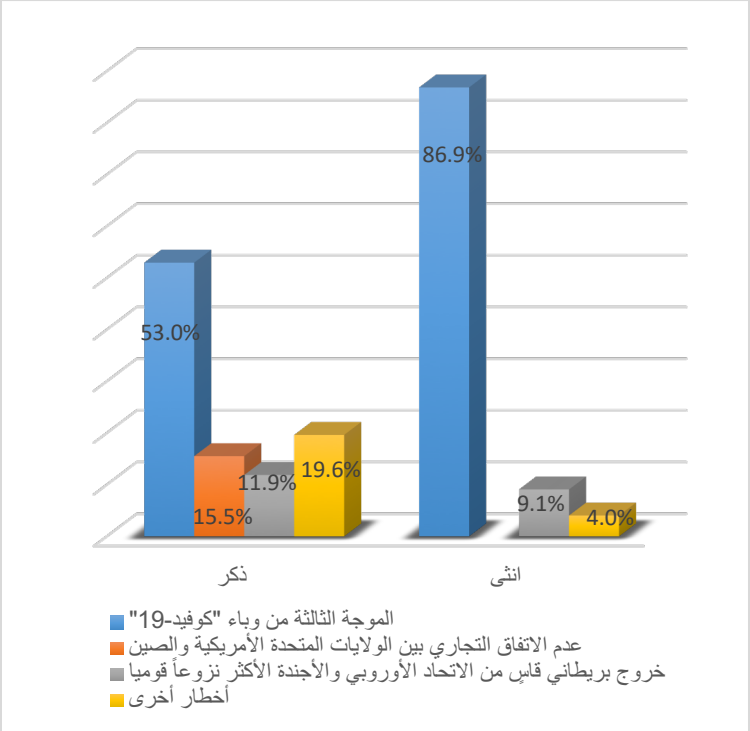

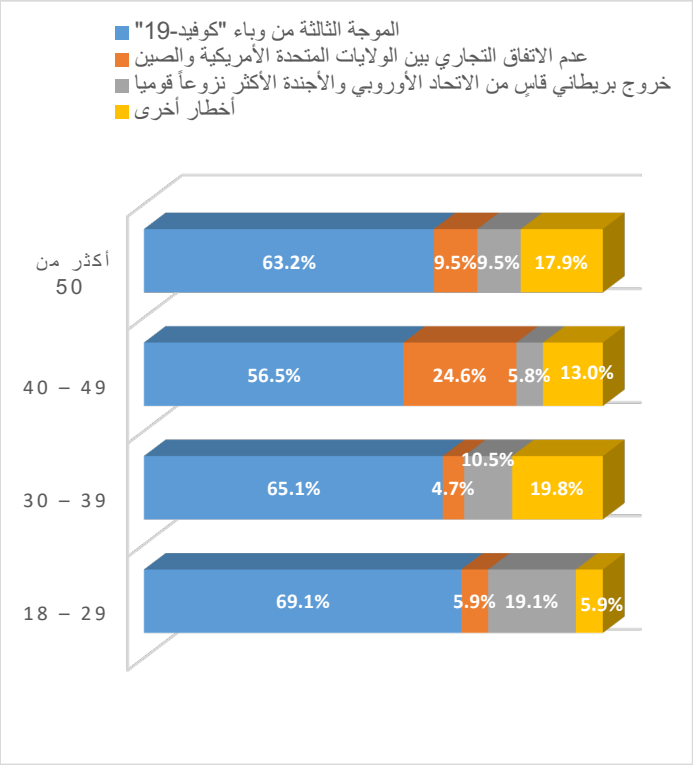

وحسب التوزيع العمري لأفراد العينة، تظهر نتائج الاستطلاع أن الغالبية العظمى لجميع الفئات العمرية تتفق على أن خطر الموجة الثالثة من وباء "كوفيد-19" التي قد يشهدها العام ستكون أكبر خطر يواجه الاقتصاد ويحد من قدرته على التعافي بواقع 69.1% للفئة العمرية (18 – 29 سنة) و65.1% للفئة العمرية (30 – 39 سنة) و63.2% للفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) وكذلك بواقع 56.5% للفئة العمرية (40 – 49 سنة).

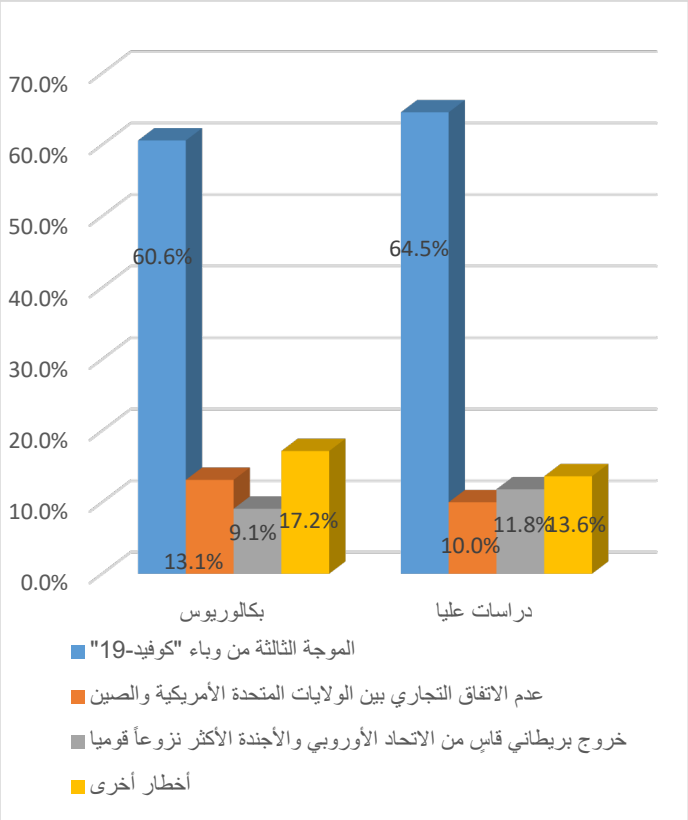

حسب المستوى التعليمي لأفراد العينة، تشير النتائج كذلك إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة يعتقدون أن خطر الموجة الثالثة من وباء "كوفيد-19" ستكون أكبر خطر يواجه الاقتصاد ويحد من قدرته على التعافي بواقع 64.5% لحملة شهادات الدراسات العليا و60.6% لحملة شهادة البكالوريوس.

نسبة قليلة من حملة شهادة البكالوريوس يعتقدون أن عدم الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين قد يشكل خطرا على قدرة الاقتصاد على التعافي بواقع 13.1%، فيما يعتقد 11.8% من حملة شهادات الدراسات العليا أن خروج بريطانيا القاسي من الاتحاد الأوروبي هو الذي يشكل خطرا ويحد من قدرة الاقتصاد على التعافي.

السؤال الخامس: ما هو الخطر الأهم الذي يواجه صناعة النفط والغاز؟

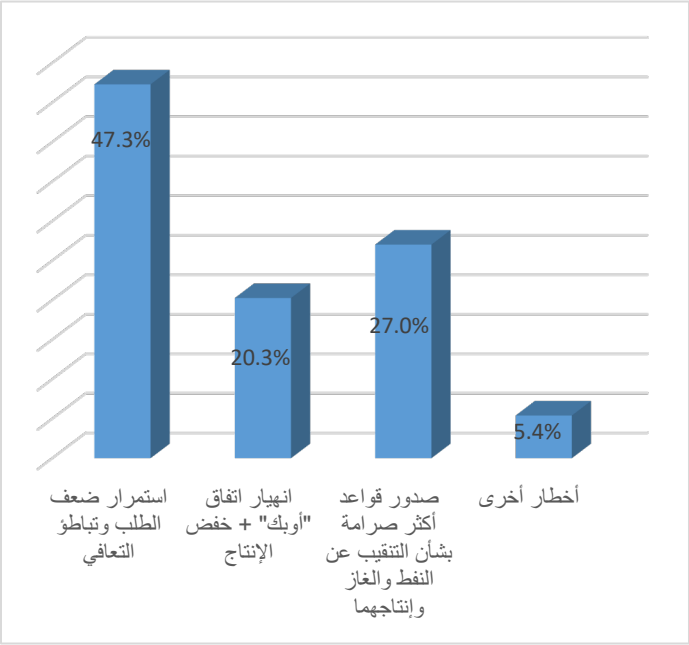

لمعرفة أهم الأخطار التي تواجه صناعة النفط والغاز في العالم تم توجيه سؤال مباشر لأفراد العينة من الباحثين حول ما هو الخطر الأهم من وجهة نظرهم الذي يواجه صناعة النفط والغاز، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر من ثلث أفراد العينة يعتقدون أن استمرار ضعف الطلب على النفط والغاز وتباطؤ التعافي الاقتصادي هو الخطر الأهم الذي يواجه صناعة النفط والغاز في العالم بواقع 47.3%، في حين أن 27.0% من أفراد العينة يعتقدون أن صدور قواعد حول التنقيب عن النفط والغاز في العالم بشكل صارم هو الخطر الذي يوجه هذه الصناعة.

أما خطر انهيار اتفاق "أوبك" وخفض الإنتاج من النفط والغاز فإن 20.3% فقط من أفراد العينة من يعتقد أنه يشكل خطر على صناعة النفط والغاز في العالم.

.

وعلى صعيد متغير النوع (الجنس)، بينت النتائج أن أكثر من نصف الباحثين الذكور يعتقدون أن استمرار ضعف الطلب على النفط والغاز وتباطؤ التعافي الاقتصادي هو الخطر الأهم الذي يواجه صناعة النفط والغاز في العالم بواقع 57.1%. بينما أكثر من ثلث أفراد العينة من الإناث يتوقعن أن يكون صدور قواعد حول التنقيب عن النفط والغاز في العالم بشكل صارم هو الخطر الذي يوجه هذه الصناعة بواقع 39.4%.

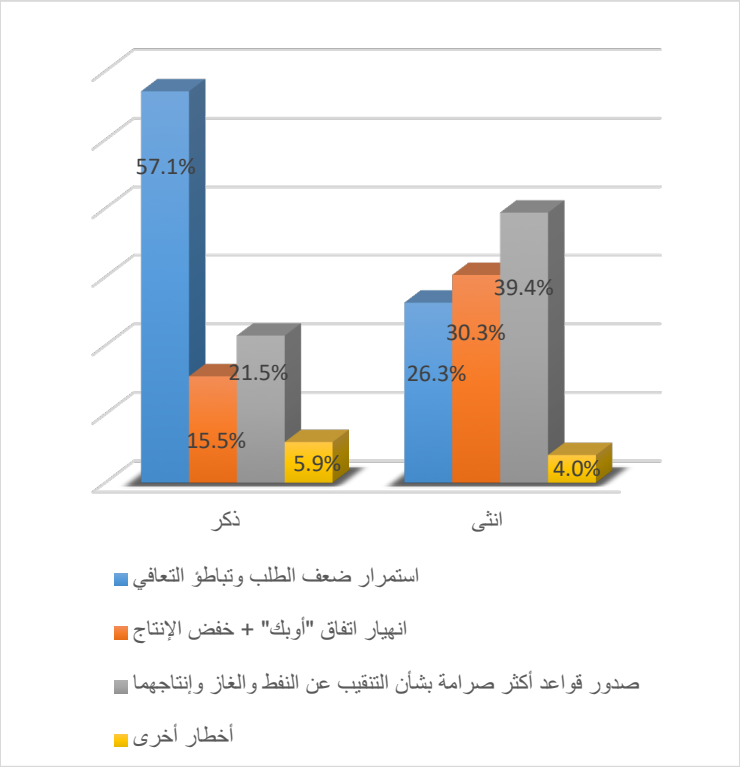

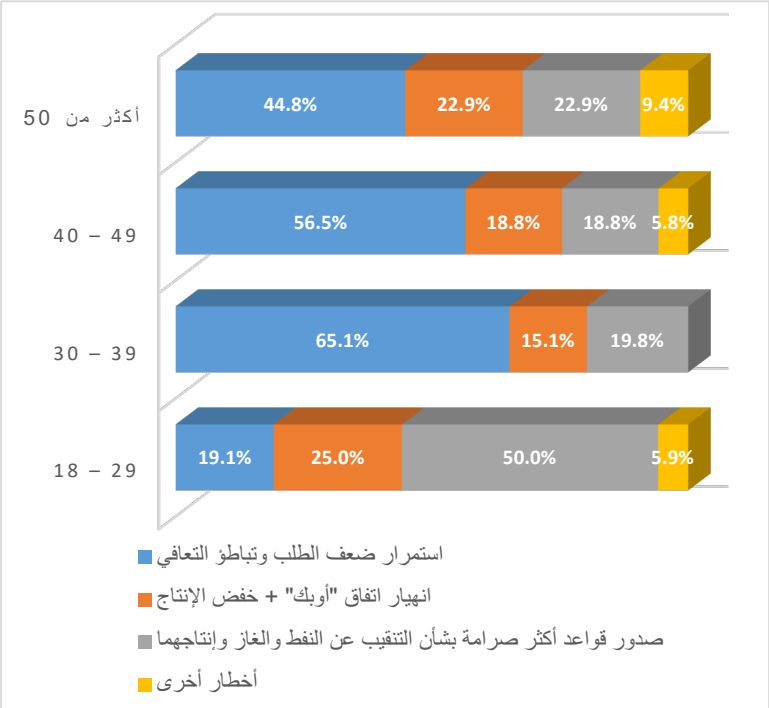

وبحسب التوزيع العمري لأفراد العينة، تشير النتائج إلى أن الباحثين من الذين تتجاوز أعمارهم 30 عاما جميعهم يتفقون أن استمرار ضعف الطلب على النفط والغاز وتباطؤ في تعافي الاقتصاد يشكل الخطر الأهم الذي يواجه صناعة النفط والغاز بواقع 65.1% للفئة العمرية (30 – 39 سنة)، و56.5% للفئة العمرية (40 – 49 سنة)، و44.8% للفئة العمرية (أكثر من 50 سنة).

في حين أن نصف أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين (18 – 29 سنة) يعتقدون أن صدور قواعد حول التنقيب عن النفط والغاز في العالم بشكل صارم هو الخطر الذي يوجه هذه الصناعة بواقع 50.0%.

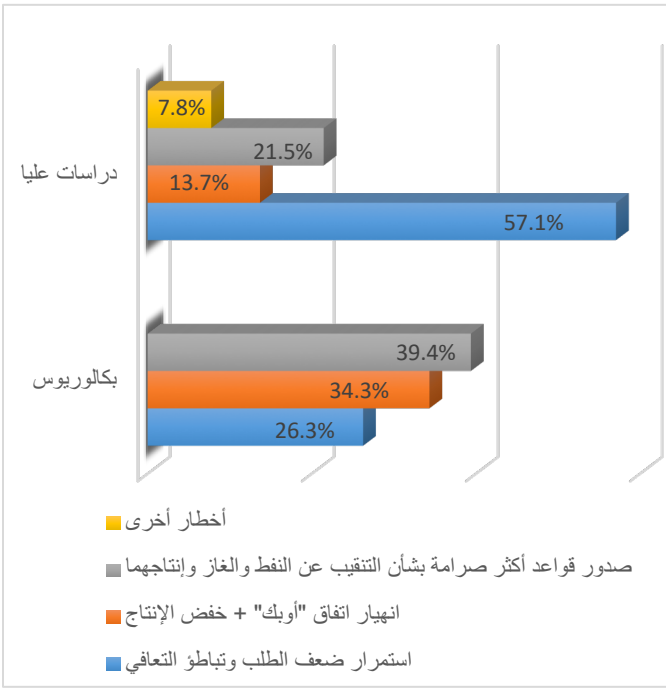

وبخصوص المستوى التعليمي للباحثين، تشير النتائج إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة حملة شهادات الدراسات العليا يعتقدون أن استمرار ضعف الطلب على النفط والغاز وتباطؤ في تعافي الاقتصاد يشكل الخطر الأهم الذي يواجه صناعة النفط والغاز بواقع 57.1%.

بينما أكثر من ثلث الباحثين من حملة شهادة البكالوريوس يعتقدون أن الصرامة في إصدار قواعد للتنقيب عن النفط والغاز هي من تشكل خطر يوجه صناعة النفط والغاز في العالم بواقع 39.4%، ثم بعد ذلك خطر انهيار اتفاق "أوبك" وما يرافقه من خفض الإنتاج للنفط والغاز بواقع 34.3%.

السؤال السادس: ماذا سيكون الخطر الأكبر على الصحة العالمية؟

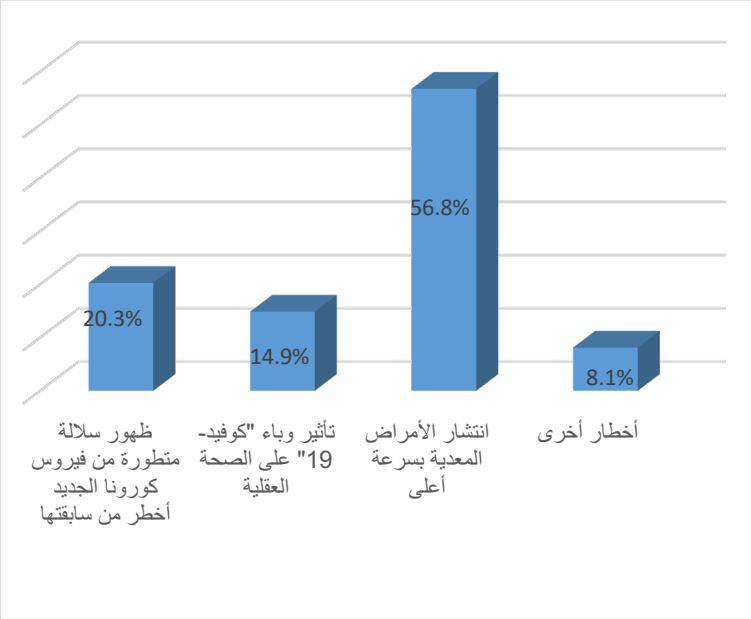

عند سؤال أفراد العينة من الباحثين عن وجهة نظرهم حول الأخطار التي قد تواجه الصحة العالمية. أظهرت نتائج الاستطلاع أن نسبة كبيرة من الباحثين يعتقدون أن الانتشار السريع للأمراض المعدية في العالم هي من تشكل الخطر الأكبر على الصحة العالمية بنسبة بلغت 56.8%. بينما يعتقد 20.3% من الباحثين أن ظهور سلالة متطورة من فيروس كورونا قد يشكل خطر حقيقي على الصحة العالمية. أما خطر تأثير وباء "كوفيد-19" على الصحة العقلية فإن فقط 14.9% من الباحثين من يعتقد انه يشكل خطر على الصحة العالمية. في حين نسبة قليلة نوعا ما من الباحثين يعتقدون بوجود أخطار أخرى تهدد الصحة العالمية.

وبحسب النوع الاجتماعي لأفراد العينة، تظهر النتائج إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة من الذكور والإناث يعتقدون أن الانتشار السريع للأمراض المعدية حول العالم تشكل الخطر الأكبر على الصحة العالمية بواقع 58.6% للذكور و52.5% للإناث.

في المرتبة الثانية بالنسبة للذكور فإن ظهور سلالة متطورة من فيروس كورونا قد يشكل خطر حقيقي على الصحة العالمية بنسبة بلغت 21.4%. أما الإناث فيعتقدن أن تأثير وباء "كوفيد-19" على الصحة العقلية يأتي في المرتبة الثانية من حيث الخطورة في التأثير على الصحة العالمية بنسبة بلغت 26.3%.

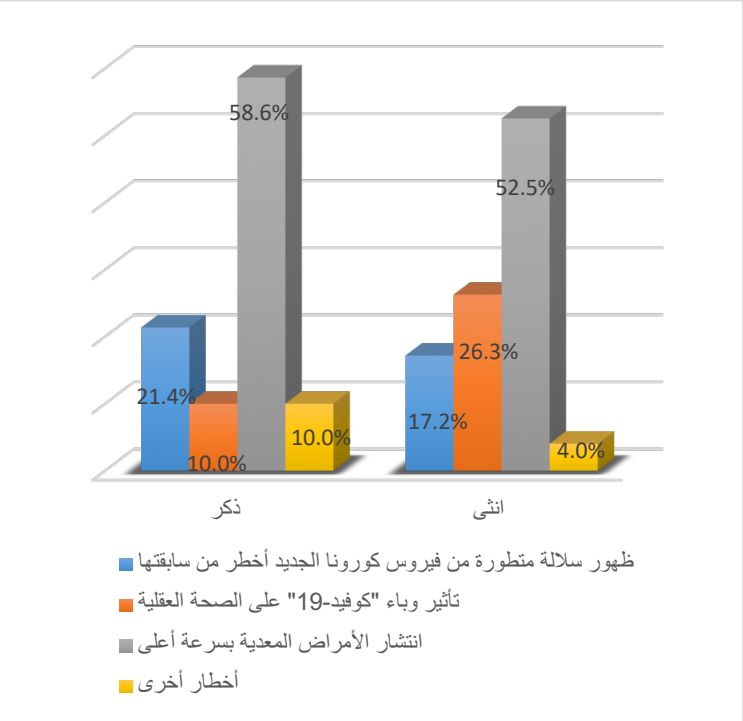

كما يظهر التوزيع العمري لأفراد العينة من الباحثين، أن الغالبية العظمى من الباحثين يعتقدون أن الانتشار السريع للأمراض المعدية حول العالم تشكل الخطر الأكبر على الصحة العالمية بنسبة تفوق 50.0% لجميع الفئات العمرية.

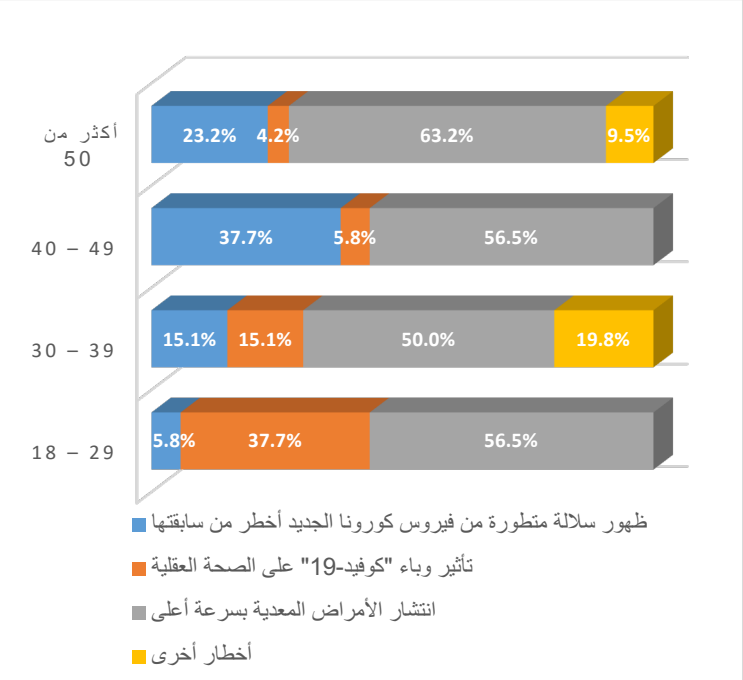

وعلى المستوى التعليمي للباحثين، تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من حملة شهادات الدراسات العليا يعتقدون أن الانتشار السريع للأمراض المعدية حول العالم تشكل الخطر الأكبر على الصحة العالمية بواقع 60.5%، بينما حملة شهادة البكالوريوس يعتقدون ذلك بواقع 47.5%.

كما تشير النتائج إلى أنه يأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لحملة شهادات الدراسات العليا خطر ظهور سلالة متطورة من فيروس كورونا بنسبة بلغت 19.5%. أما في المرتبة الثانية بالنسبة لحملة شهادة البكالوريوس فإن تأثير وباء "كوفيد-19" على الصحة العقلية هو من يشكل خطر على الصحة العالمية بنسبة بلغت 26.3%.

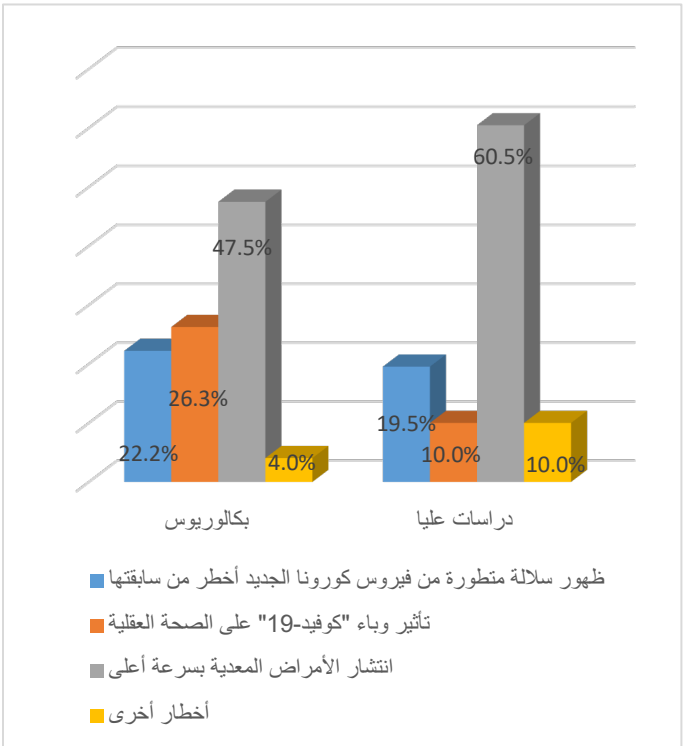

السؤال السابع: ما هو الخطر الأكبر الذي يواجه البيئة؟

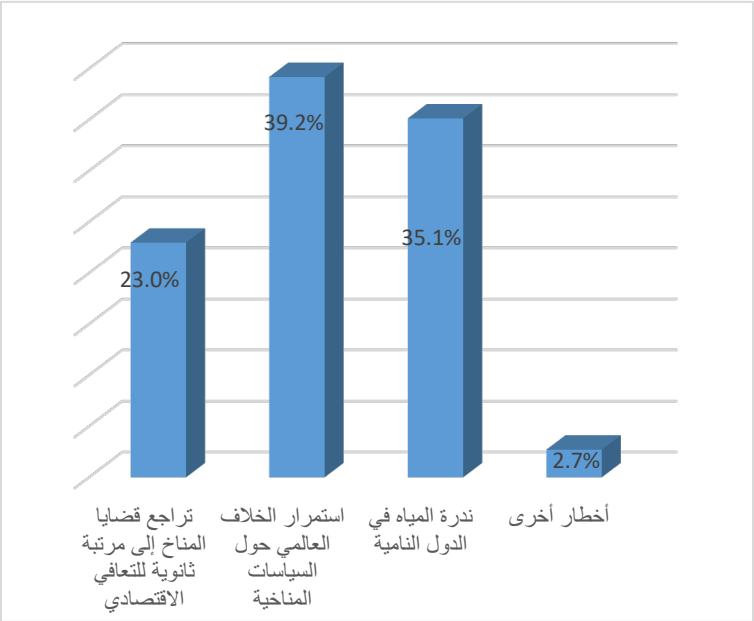

لمعرفة الأخطار التي تواجه البيئة. تم سؤال أفراد العينة من الباحثين عن وجهة نظرهم بذلك. حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن أكثر من ثلث أفراد العينة يعتقدون أن استمرار الخلاف العالمي حول السياسات المناخية هي من تشكل الخطر الأكبر الذي يواجه النظام البيئي بواقع 39.2%. بينما الثلث الآخر من أفراد العينة يعتقدون أن ندرة وشح المياه في الدول النامية هي من تشكل خطر كبيرا يواجه النظام البيئي في العالم بواقع 35.1% في حين أن 23.0% من الباحثين يعتقدون أن تركيز العالم على التعافي الاقتصادي وتراجع الاهتمام في قضايا المناخ إلى مرتبة ثانوية قد يشكل خطر على البيئة في المستقبل.

وبحسب النوع الاجتماعي لأفراد العينة، تظهر النتائج أن الإناث يعتقدن أن استمرار الخلاف العالمي حول السياسات المناخية هي التي تشكل الخطر الأكبر على البيئة بنسبة بلغت 47.5%. ثم يأتي خطر ندرة المياه في الدول النامية بنسبة بلغت 30.3%. أما تراجع اهتمام العالم بقضايا المناخ بسبب التركيز على التعافي الاقتصادي فإن ذلك يأتي بالمرتبة الثالث من حيث تشكل خطر على البيئة وبنسبة بلغت 22.2%.

في حين أن الذكور يعتقدون أن ندرة المياه في الدول النامية هي التي تشكل الخطر الأكبر الذي يواجه البيئة بنسبة بلغت 37.3%. ويأتي في المرتبة الثانية الخلاف العالمي حول السياسات المناخية بنسبة بلغت 35.0%، وأخيرا تركيز الدول على التعافي الاقتصادي وعلى حساب قضايا المناخ بنسبة بلغت 23.6%.

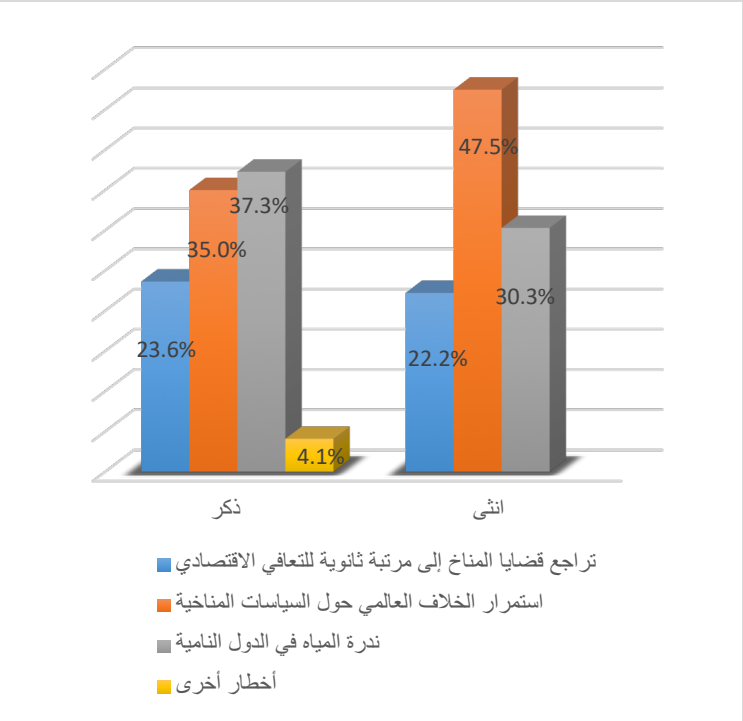

وحسب التوزيع العمري لأفراد العينة، تشير النتائج إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة ممن تتراوح أعمارهم بين (18 – 29 سنة) يعتقدون أن الخطر الأكبر الذي يواجه البيئة هو استمرار الخلاف العالمي حول السياسات المناخية بواقع 56.5%. ويتفق معهم في ذلك الفئة العمرية (30 -39 سنة) بواقع 45.3%.

بينما الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) يعتقدون أن الخطر الأكبر الذي يواجه البيئة هو ندرة المياه في الدول النامية بنسبة بلغت 45.7%، ويؤيدهم الرأي في ذلك الفئة العمرية (40 – 49 سنة) بنسبة بلغت 43.5%.

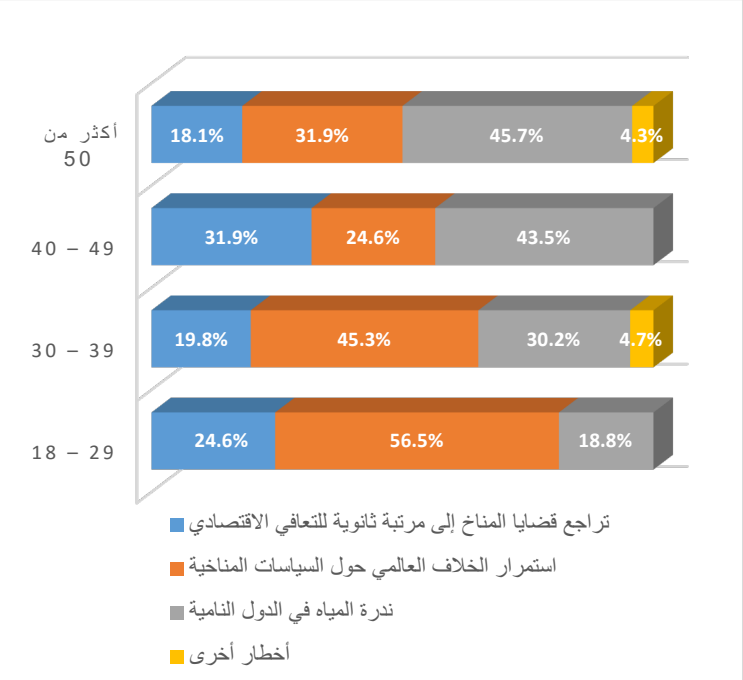

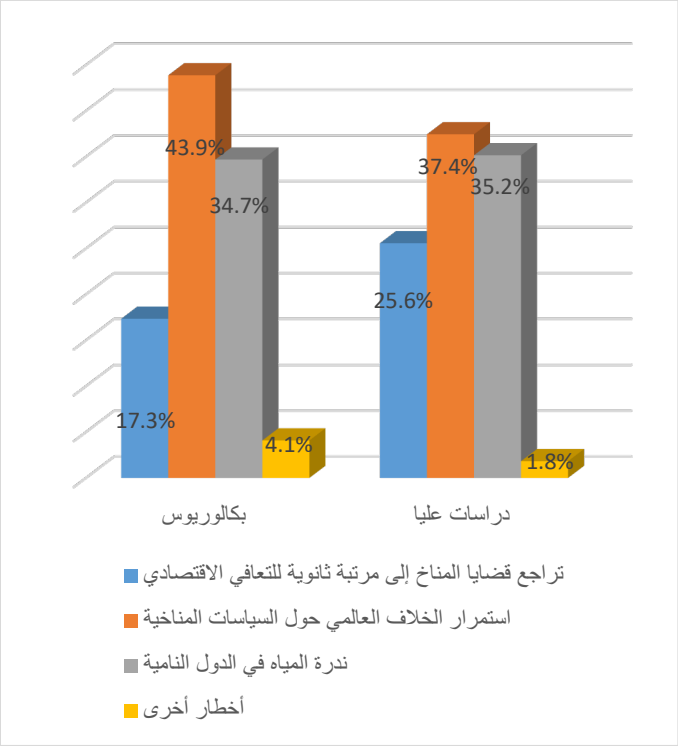

وعلى المستوى التعليمي، تشير النتائج إلى أن حملة شهادة البكالوريوس يعتقدون أن أكبر الأخطار التي تواجه البيئة هي استمرار الخلاف العالمي حول السياسات المناخية بواقع 43.9%، فيما يؤيد ذلك 37.4% من حملة شهادات الدراسات العليا. أما خطر ندرة المياه في الدول النامية يأتي بالمرتبة الثانية من حيث تشكيل خطر قد يواجه البيئة من وجهة نظر الباحثين من حملة شهادات الدراسات العليا وحملة شهادة البكالوريوس وبواقع 35.2% و34.7% على التوالي.

السؤال الثامن: يتطلّب تزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع الأعمال تدابير أمنية أشد صرامة. أيّ من الأشياء التالية سوف يسبب خطراً أمنياً أعلى؟

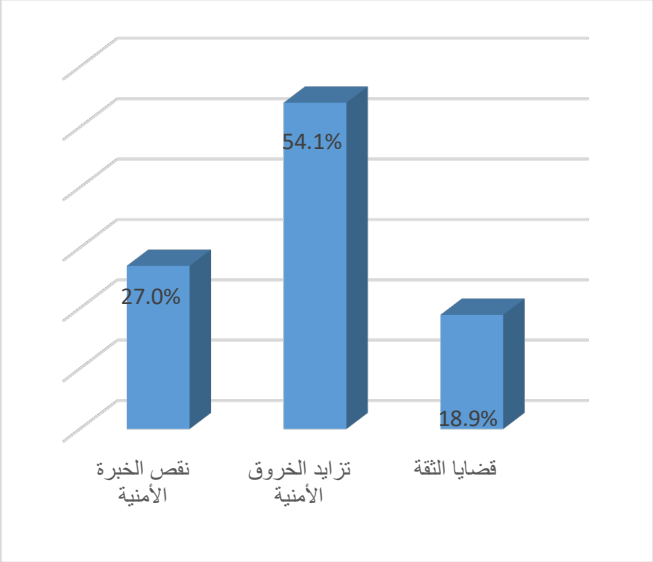

لمعرفة أكثر الأخطر التي تواجه التكنولوجيا في العالم. تم سؤال أفراد العينة حول الأشياء التي تسبب خطرا أمنيا على التكنولوجيا نتيجة تزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع الأعمال.

حيث أظهرت النتائج أن غالبية الباحثين وبنسبة بلغت 54.1% يعتقدون أن تزايد الخروقات الأمنية هي أعلى خطر أمنى يواجه قطاع التكنولوجيا، فيما يعتقد 27.0% من الباحثين أن نقص الخبرة الأمنية لدى العاملين في قطاع التكنولوجيا هي من تسبب خطرا أمنيا للقطاع. أما النسبة الباقية من أفراد العينة فيعتقدون أن قضايا الثقة بين المتعاملين مع قطاع التكنولوجيا هي من تشكل خطرا أمنيا.

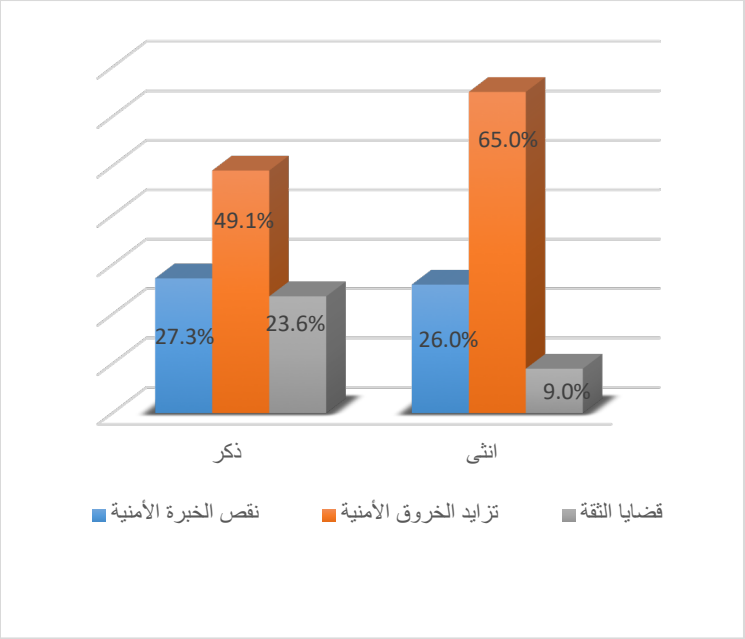

وبحسب نوع (الجنس) أفراد العينة، تظهر النتائج أن كل من الإناث والذكور يتفقون وبنسب عالية على أن تزايد الخروقات الأمنية التي تتعرض لها التكنولوجيا بسبب الاستخدام المتزايد في قطاع الأعمال هي من تشكل خطرا أمنيا عاليا بواقع 65.0% للإناث، و49.1% للذكور.

بينما يأتي نقص الخبرة الأمنية المتوفرة لدى العاملين في قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثانية وبواقع 27.3% للذكور، و26.0% للإناث.

وأخيرا تأتي قضايا الثقة بين المتعاملين في قطاع التكنولوجيا الناتجة عن تزايد الخروقات الأمنية للقطاع التكنولوجيا في المرتبة الثالثة وبواقع 23.6% للذكور، و9.0% للإناث.

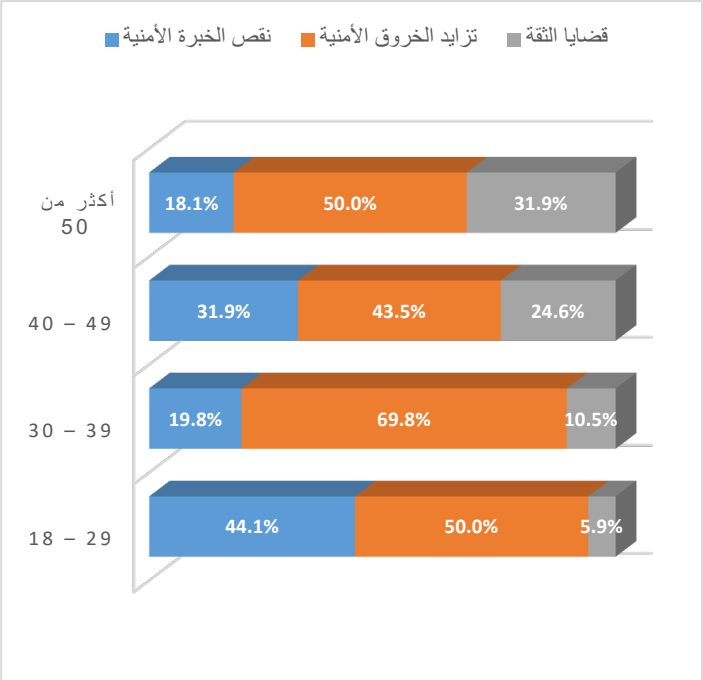

بينما يظهر التوزيع العمري لأفراد العينة، أن الخطر الذي تتعرض له التكنولوجيا من الخروقات الأمنية هي من تشكل الخطر الأمني الأعلى بالنسبة لجميع الفئات العمرية وبنسب عالية تتراوح بين 43.5% إلى 69.8%.

أما في ما يتعلق بنقص الخبرة الأمنية المتوفرة لدى العاملين في قطاع التكنولوجيا فيأتي في المرتبة الثانية لكل من الفئة العمرية (18 – 29 سنة) بنسبة بلغت 44.1%، والفئة العمرية (30 – 39 سنة) بنسبة 19.8%، أما الفئة العمرية (40 – 49 سنة بلغت النسبة لها 31.9%.

في حين أن الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) فيعتبرون أن قضايا الثقة بين المتعاملين في قطاع التكنولوجيا تأتي في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت 31.9%.

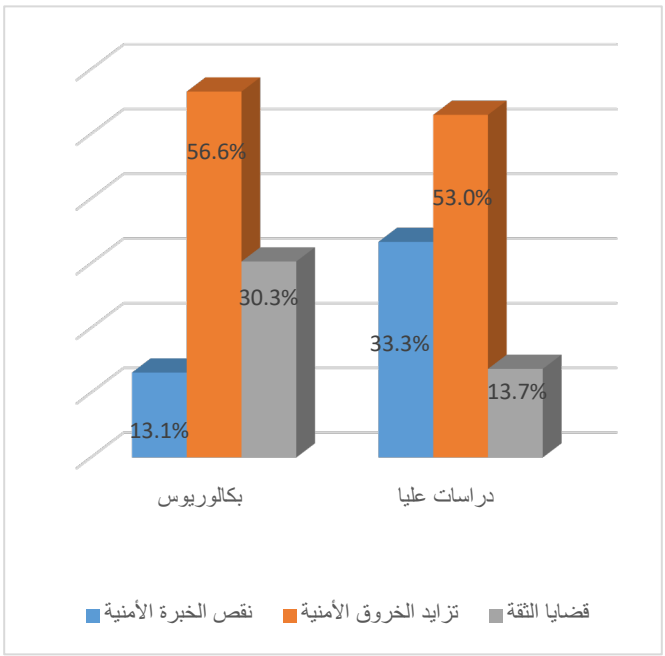

وبخصوص المستوى التعليمي للباحثين، تشير النتائج إلى أن أكثر من نصف الباحثين يعتقدون أن التزايد المستمر في الخروقات الأمنية لقطاع التكنولوجيا تشكل خطرا أمنيا عاليا للقطاع وبواقع 56.6% لحملة شهادة البكالوريوس، مقابل 53.0% لحملة شهادات الدراسات العليا.

في حين أن الشيء الثاني الذي يشكل خطرا أمنيا على التكنولوجيا من وجهة نظر حملة شهادة البكالوريوس فهو قضايا الثقة بين المتعاملين مع قطاع التكنولوجيا وبواقع 30.3%، ومن وجهة نظر حملة شهادات الدراسات العليا فإن نقص الخبرة الأمنية للعاملين في قطاع التكنولوجيا للتعامل مع الخروقات التي يتعرض لها القطاع تشكل خطرا أمنيا عاليا بالدرجة الثانية وبواقع 33.3%.

السؤال التاسع: أيّ من الأشياء التالية يشكل الخطر الأكبر الذي يواجه مستقبل التكنولوجيا الحديثة؟

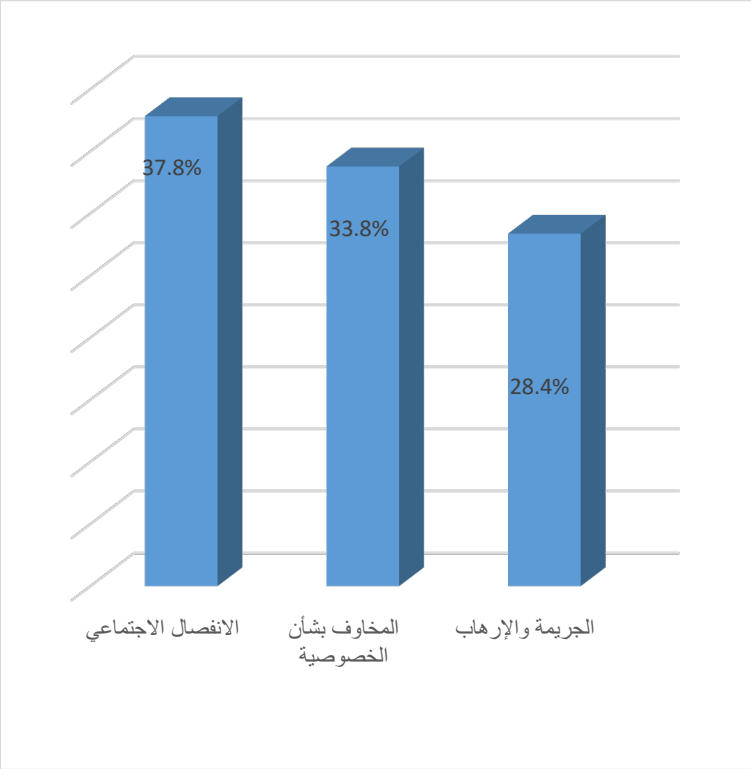

عند سؤال أفراد العينة من الباحثين عن وجهة نظرهم حول الأشياء التي تشكل خطراً كبيراً على مستقبل التكنولوجيا الحديثة أظهرت النتائج أن 37.8% من الباحثين يعتقدون أن الانفصال الاجتماعي هي من الأشياء التي تشكل الخطر الأكبر الذي يواجه مستقبل التكنولوجيا حيث يؤدي ذلك إلى تفكيك المجتمعات وإضعاف العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

في حين أن 33.8% من الباحثين يعتقدون أن التطور في التكنولوجيا الحديثة يسهل عمليات خرق الخصوصية للأفراد مما يشكل خطرا كبيرا يواجه مستقبل التكنولوجيا.

فيما عبر 28.4% من الباحثين أن الخطر الكبير الذي يواجه التكنولوجيا الحديثة هو الجريمة والإرهاب، حيث تساعد التكنولوجيا في نشر أفكار الإرهاب وتطرف فئات المجتمع بشكل سهل وسريع.

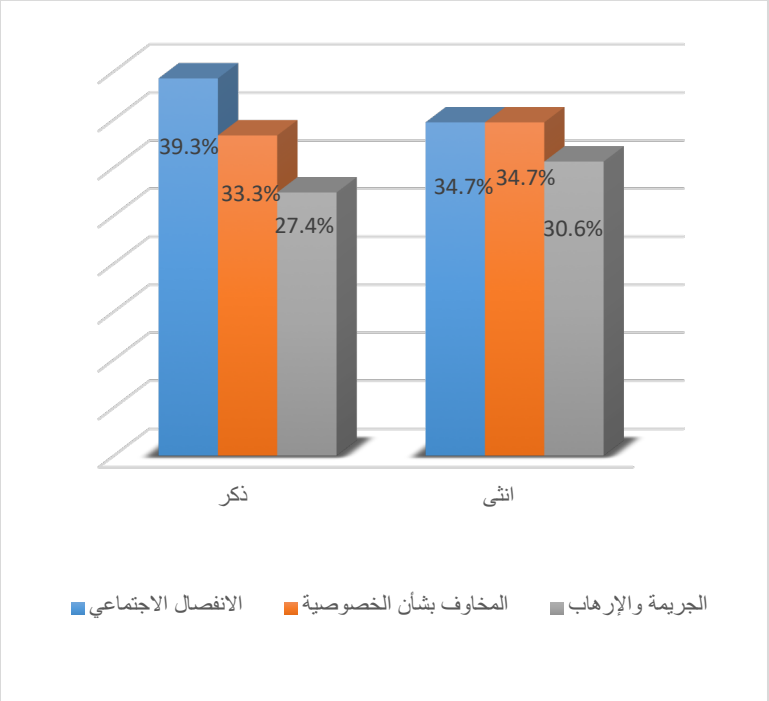

وبحسب نوع (الجنس) أفراد العينة، أظهرت النتائج أن الذكور يعتقدون أن الانفصال الاجتماعي الذي تسببه التكنولوجيا الحديثة هو من يشكل الخطر الأكبر بواقع 39.3%، ثم يأتي المخاوف بشأن اختراقات الخصوصية للأفراد بواقع 33.3%.

في حين أن 27.4% من الباحثين الذكور يعتقدون أن الخطر الذي واجه مستقبل التكنولوجيا هو مساعدتها في نشر الجريمة والإرهاب بين المجتمعات.

كما أظهرت النتائج أن الإناث يعتقدن أن الخطر الذي يواجه التكنولوجيا الحديثة هو كل من الانفصال الاجتماعي ومخاوفهن بشأن اختراق الخصوصية بواقع 34.7% على التوالي.

بينما 30.6% من الإناث يعتقدن أن خطر الجريمة والإرهاب هو من يشكل خطرا كبيرا يواجه مستقبل التكنولوجيا.

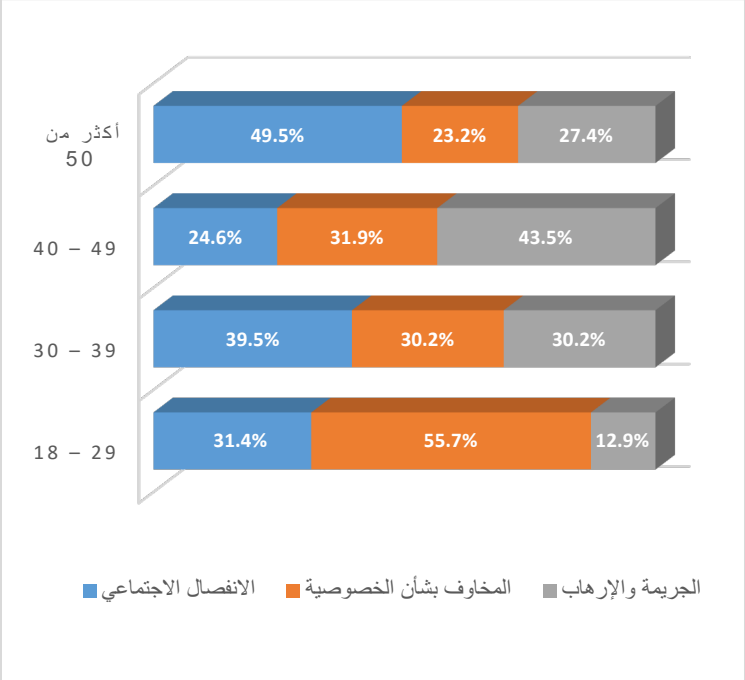

ويظهر التوزيع العمري لأفراد العينة من الباحثين، الفئة العمرية (18 – 29 سنة) تعتقد وبنسبة 55.7% أن المخاوف من اختراق خصوصياتهم هو الخطر الأكبر الذي يواجه مستقبل التكنولوجيا.

بينما تتفق كل من الفئة العمرية (30 – 39 سنة) والفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) على أن الانفصال الاجتماعي الناتج عن التكنولوجيا يشكل خطرا كبيرا عليها وبواقع 39.5% و49.5% على التوالي. في حين الفئة العمرية (40 – 49 سنة) وبواقع 43.5% يعتقدون أن الخطر الذي يواجه مستقبل التكنولوجيا هو الجريمة والإرهاب.

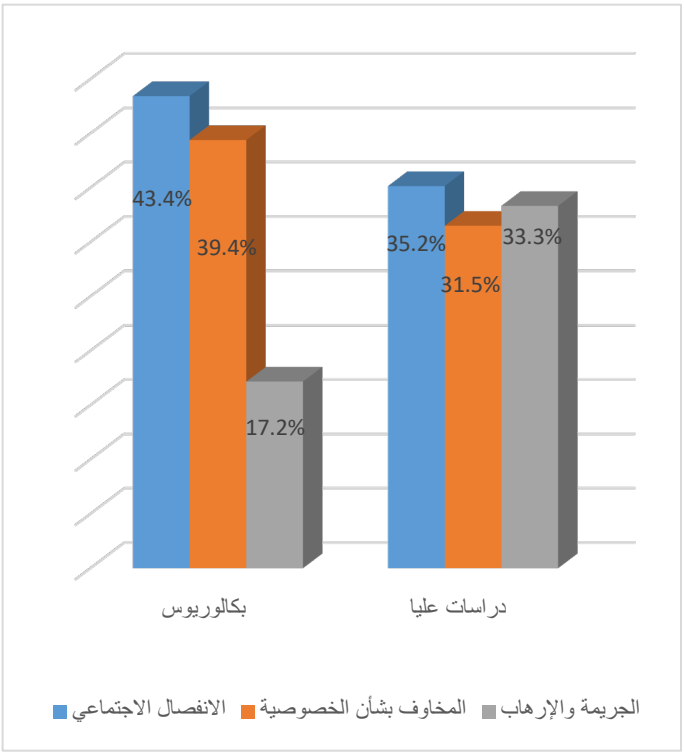

وعلى المستوى التعليمي للباحثين، تشير النتائج إلى أن أكثر من ثلث الباحثين من حملة شهادة البكالوريوس يعتقدون أن الخطر الأكبر الذي يواجه مستقبل التكنولوجيا الحديثة هو الانفصال الاجتماعي وبواقع 43.4%، ثم يأتي التخوف من اختراق خصوصية الأفراد بواقع 39.4%، وأخيرا الجريمة والإرهاب 17.2%.

في حين أن الباحثين من حملة شهادات الدراسات العليا يعتقدون أن الانفصال الاجتماعي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 35.2%، ثم خطر الجريمة والإرهاب بنسبة 33.3%، وأخيرا المخاوف بشأن الخصوصية بنسبة 31.5%.

السؤال العاشر: ما هي المخاطر والتحديات الرئيسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة التي يجب على الحكومات معالجتها؟

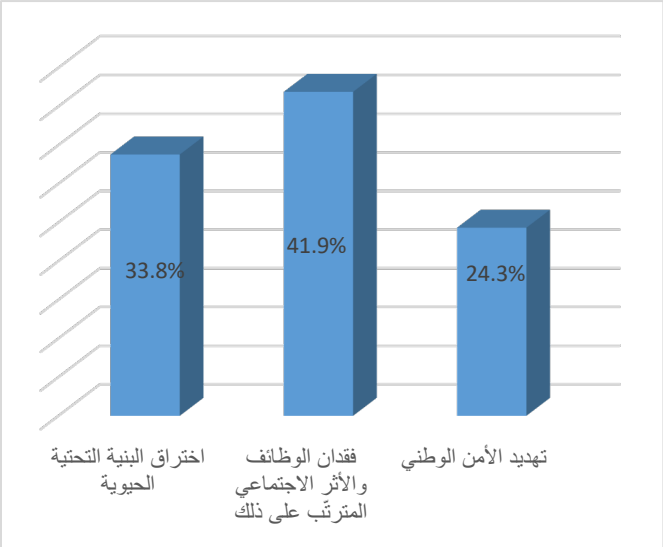

لمعرفة رأي الباحثين حول المخاطر والتحديات الرئيسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة التي يجب على الحكومات معالجتها. بينت نتائج الاستطلاع أن 41.9% من الباحثين يعتبرون أن خطر فقدان الوظائف للأفراد الناتج عن التطور في التكنولوجيا والآثار الاجتماعية المترتبة عليها من زيادة نسب البطالة وغيرها من الآثار الاجتماعية هي من أهم المخاطر والتحديات التي يجب على الحكومات معالجتها، فيما يعتبر 33.8% من الباحثين أن اختراقات البنية التحتية الحيوية الناتج عن التطور في التكنولوجيا هي من أهم التحديات التي يجب معالجتها، فيما نسبة قليلة من الباحثين وبواقع 24.3% يعتبرون أن تهديد الأمن الوطني للدول والمرتبط بتطور التكنولوجيا ما يجب على الحكومات معالجته.

وعلى صعيد متغير النوع الاجتماعي، بينت النتائج أن الباحثين من الذكور يرون أن أهم التحديات التي يجب معالجتها من الحكومات هي فقدان الوظائف وبواقع 47.0%، ثم خطر اختراق البنية التحتية الحيوية للدول بواقع 31.5%، وأخيرا تهديد الأمن الوطني بواقع 21.5%.

على نقيض من ذلك فإن الإناث يعتبرن أن خطر اختراق البنية التحتية الحيوية للدول هي من أهم الأخطار والتحديات التي يجب على الحكومات معالجتها وبواقع 39.4%، ثم خطر فقدان الوظائف وتهديد الأمن الوطني المرتبطان بالتكنولوجيا وبواقع 30.3% لكل منهما.

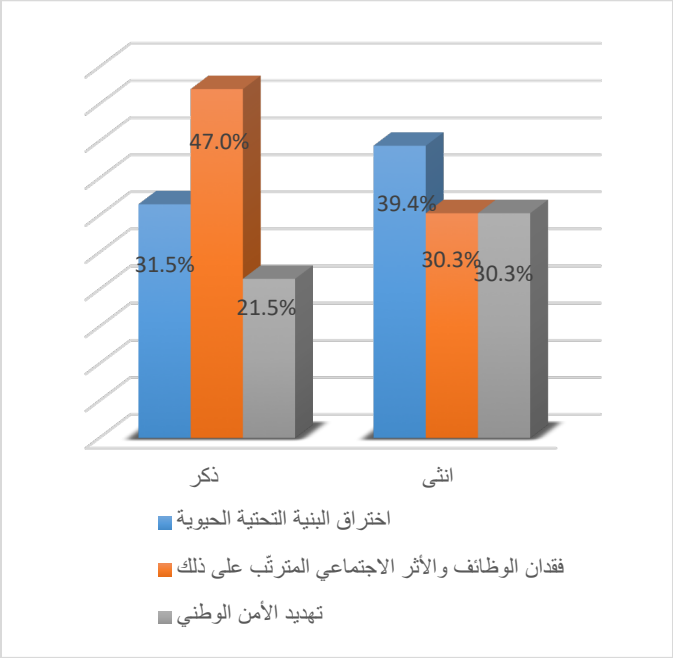

وبحسب التوزيع العمري لأفراد العينة من الباحثين، تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية (18 – 29 سنة) يعتقدون أن اختراق البنية التحتية الحيوية هي من أهم التحديات التي يجب معالجتها بنسبة بلغت 43.5%، ويتفق معهم في ذلك الفئة العمرية (40 – 49 سنة) بالنسبة نفسها.

أما الفئة العمرية (30 – 39 سنة) والفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) وبواقع 50.0% و49.5% على التوالي يعتقدون أن خطر فقدان الأفراد لوظائفهم نتيجة تطور التكنولوجيا وما يترتب عليها من آثار اجتماعية هي من أهم التحديات التي يجب على الحكومات معالجتها.

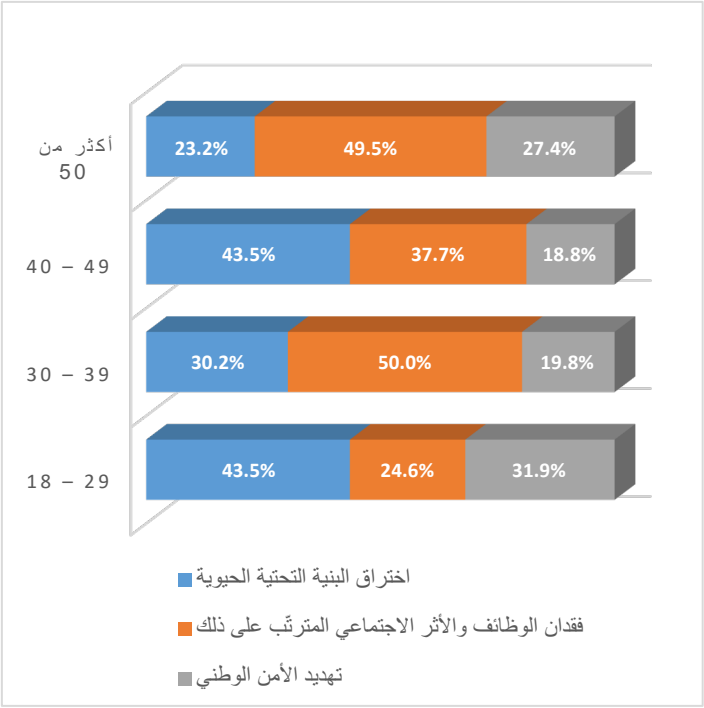

وبخصوص المستوى التعليمي للباحثين، تشير النتائج إلى أن الباحثين من حملة شهادة البكالوريوس وبنسبة عالية بلغت 56.0% يعتقدون أن خطر فقدان الوظائف من أهم التحديات التي يجب معالجتها لما يترتب عليها من أثر اجتماعي.

في حين أن حملة شهادات الدراسات العليا يعتقدون أن اختراق البنية التحتية الحيوية للدول والمرتبطة بتطور التكنولوجيا هي من أهم التحديات التي يجب على الحكومات معالجتها وبواقع 39.3%.

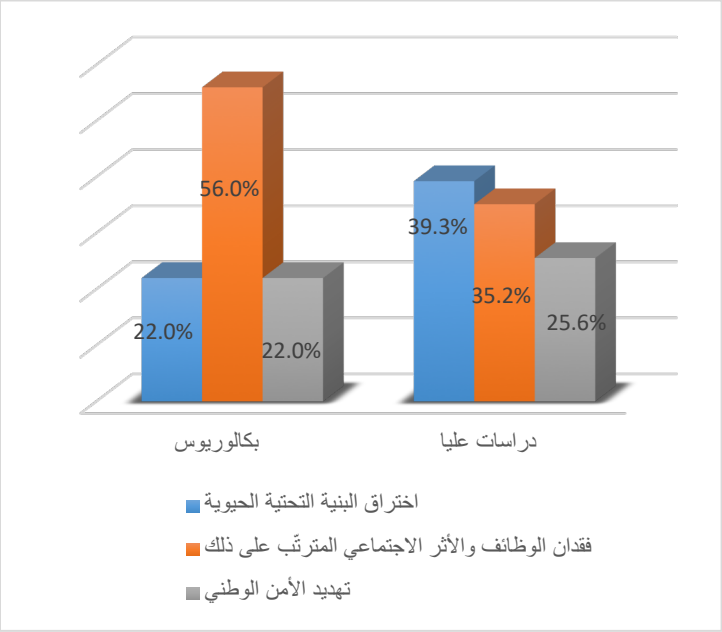

السؤال الحادي عشر: ما هو التهديد الأكبر الذي ستشكله حركات الإسلام السياسي في عام 2021؟

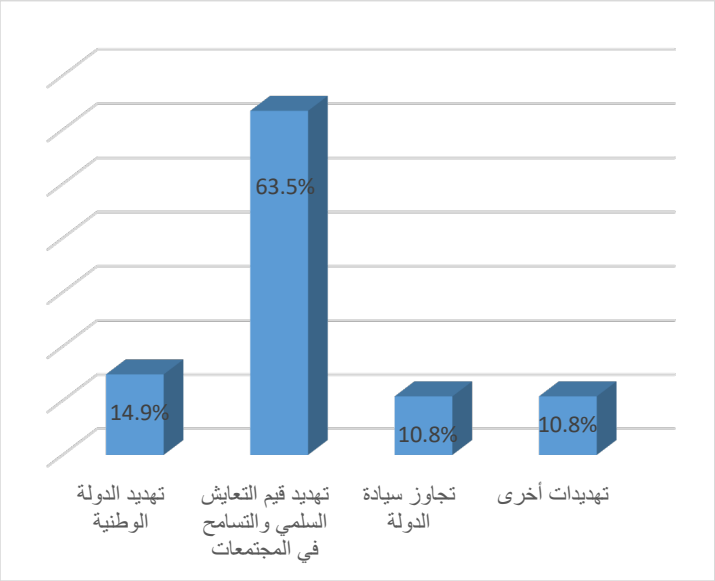

لمعرفة التهديد الأكبر الذي ستشكله حركات الإسلام السياسي في عام 2021، تم توجيه سؤال مباشر للأفراد في العينة حول التهديد الأكبر الذي ستشكله حركات الإسلام السياسي في عام 2021 من وجهة نظرهم، أظهرت النتائج إلى أن الاعتقاد السائد لدى أفراد العينة بأن تهديد قيم التعايش السلمي والتسامح في المجتمعات وبنسبة بلغت 63.5% هي أكبر تهديد لحركات الإسلام السياسي لعام 2021. في حين كانت هناك نسبة قليلة تعتقد أن تهديد الدولة الوطنية الناتج عن حركات الإسلام السياسي هي ما سيشهده عام 2021.

وعلى صعيد النوع (الجنس)، بينت النتائج أن أكثر من ثلثي الإناث يعتقدن أن تهديد قيم التعايش السلمي والتسامح في المجتمعات وبنسبة بلغت 77.8% هو التهديد الأكبر الذي ستشكله حركات الإسلام السياسي في عام 2021 في حين أن الذكور يعتقدون ذلك بنسبة بلغت 56.8%

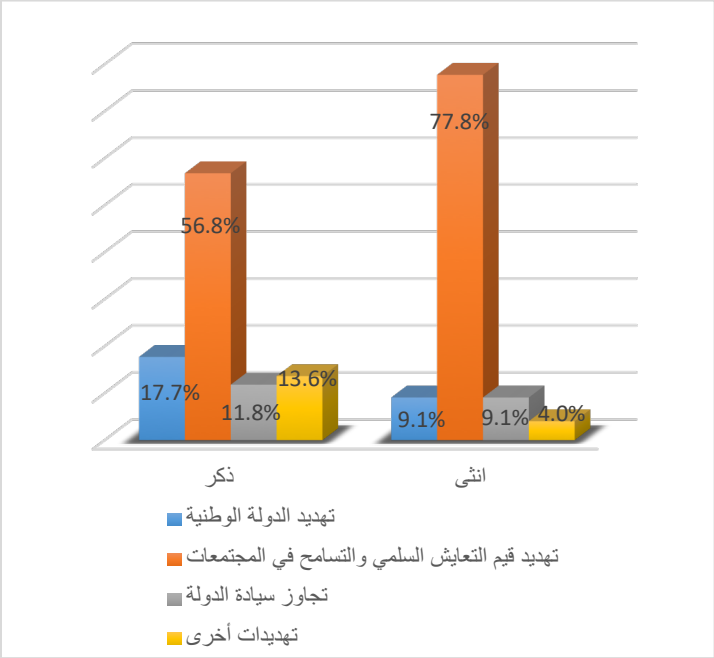

وبحسب التوزيع العمري لأفراد العينة، تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية (18 – 29 سنة) هي الفئة الأعلى ممن يعتقدون أن تهديد قيم التعايش السلمي والتسامح في المجتمعات وبنسبة بلغت 81.2% هو أكبر تهديد لحركات الإسلام السياسي لعام 2021. تلاها الفئة العمرية (30 – 39 سنة) بنسبة بلغت 70.6%، ثم الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) وبنسبة بلغت 54.2%، وأخيرا الفئة العمرية (40 – 49 سنة) بنسبة 49.3%.

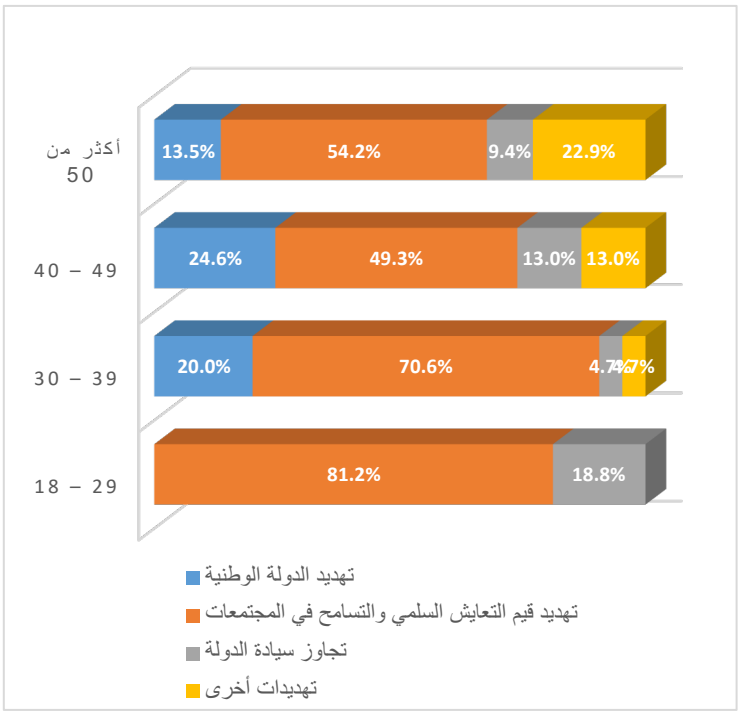

أما بخصوص المستوى التعليمي، تشير النتائج أن غالبية الذين يحملون شهادة البكالوريوس يعتقدون أن التهديد الأكبر الذي سيشكله حركات الإسلام السياسي في عام 2021 هو تهديد قيم التعايش السلمي والتسامح في المجتمعات وبنسبة بلغت 69.0%، فيما 60.5% ممن يحملون شهادات الدراسات العليا يعقدون ذلك

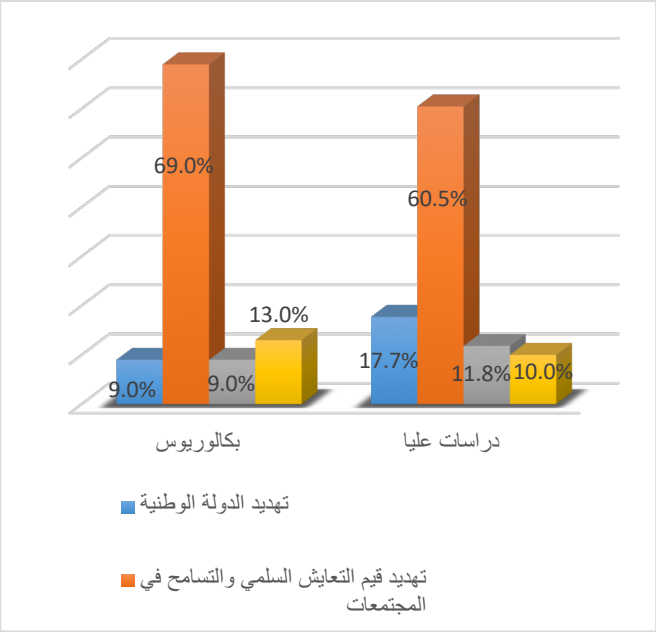

السؤال الثاني عشر: ما هي طبيعة التهديد الذي تشكله حركات الإسلام السياسي للاقتصادات الوطنية؟

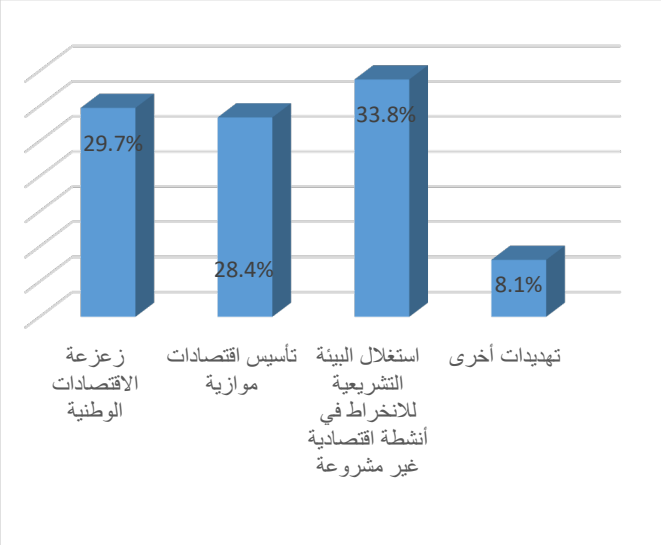

وعند سؤال أفراد العينة عن طبيعة التهديد الذي تشكله حركات الإسلام السياسي للاقتصادات الوطنية، أظهرت النتائج إلى أن 33.8% منهم من يعتقد قيام حركات الإسلام السياسي باستغلال البيئة التشريعية للانخراط في أنشطة اقتصادية غير مشروعة هي من أهم التهديدات على الاقتصادات الوطنية، فيما يعتقد 29.7% أن أهم تهديد للاقتصادات الوطنية تشكله حركات الإسلام السياسي هو زعزعة الاقتصادات الوطنية. و28.4% يعتبرون قيام حركات الإسلام السياسي بتأسيس اقتصادات موازية لاقتصادات الدول من أهم التهديدات للاقتصادات الوطنية

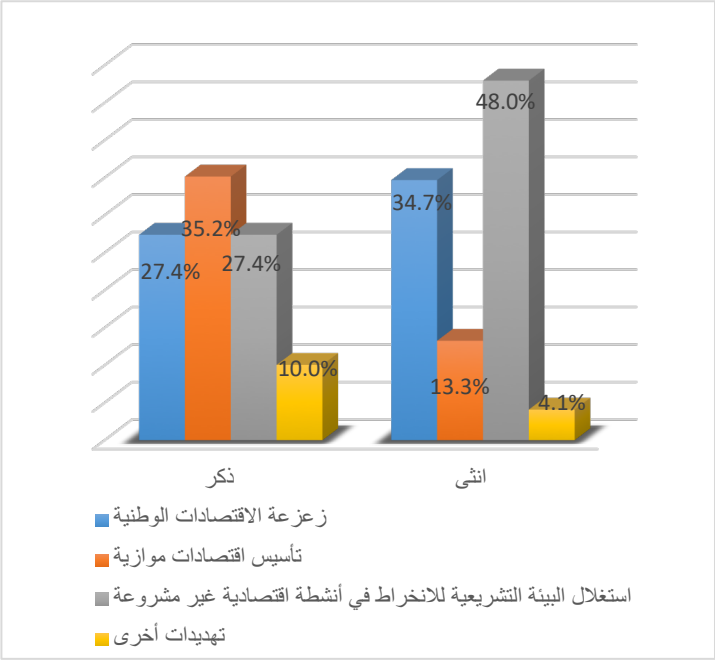

وعلى صعيد النوع الاجتماعي، بينت النتائج أن الإناث يعتبرن قيام حركات قيام حركات الإسلام السياسي باستغلال البيئة التشريعية للانخراط في أنشطة اقتصادية غير مشروعة هي من أهم التهديدات على الاقتصادات الوطنية بنسبة بلغت 48.0%، ثم زعزعة الاقتصادات الوطنية بنسبة بلغت 34.7%.

فيما يعتبر الذكور أن قيام حركات الإسلام السياسي بتأسيس اقتصادات موازية لاقتصادات الدول من أهم التهديدات للاقتصادات الوطنية بنسبة بلغت 35.2%، ثم استغلال البيئة التشريعية للانخراط في

أنشطة اقتصادية غير مشروعة وزعزعة الاقتصادات الوطنية بنسبة بلغت 27.4% على التوالي.

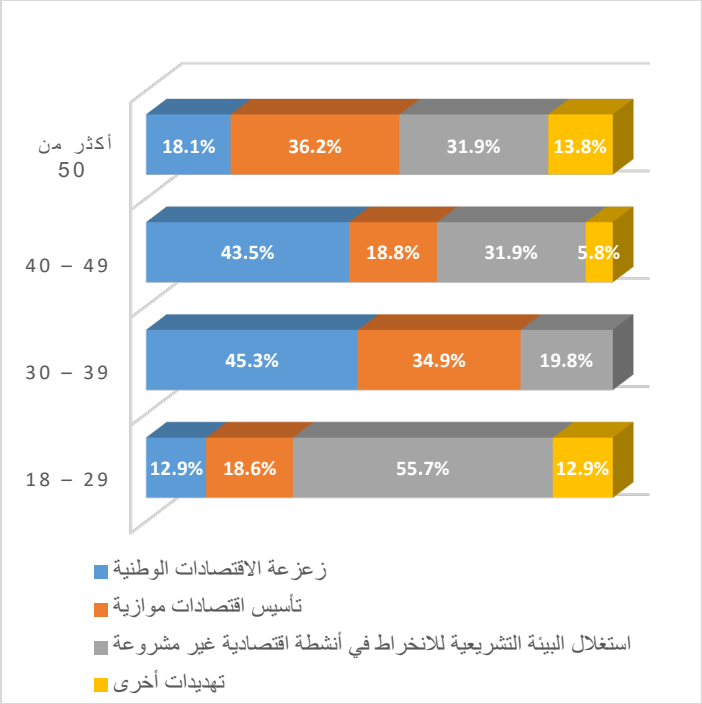

وبحسب التوزيع العمري لأفراد العينة، تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية (18 – 29 سنة) تعتبر قيام حركات الإسلام السياسي باستغلال البيئة التشريعية للانخراط في أنشطة اقتصادية غير مشروعة هي من أهم التهديدات على الاقتصادات الوطنية بنسبة بلغت 55.7%.

الفئة العمرية (30 – 39 سنة) والفئة العمرية (40 – 49 سنة) يعتبرون قيام حركات الإسلام السياسي بزعزعة الاقتصادات الوطنية من أهم التهديدات وبنسبة بلغت 45.3% و43.5% على التوالي.

أما الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) تعتبر تأسيس اقتصادات موازية لاقتصادات الدول من أهم التهديدات وبنسبة بلغت 36.2%.

أما بخصوص المستوى التعليمي، تشير النتائج إلى أن الذين يحملون شهادة البكالوريوس يعتقدون استغلال البيئة التشريعية للانخراط في أنشطة اقتصادية غير مشروعة من قبل حركات الإسلام السياسي هي من أهم التهديدات للاقتصادات الوطنية وبنسبة بلغت 39.0% ثم زعزعة الاقتصادات الوطنية بنسبة 30.0%.

الذين يحملون شهادات الدراسات العليا يعتقدون استغلال البيئة التشريعية للانخراط في أنشطة اقتصادية غير مشروعة من قبل حركات الإسلام السياسي وتأسيس اقتصادات موازية لهم هي من أهم التهديدات للاقتصادات الوطنية وبنسبة بلغت 31.4% على التوالي ثم زعزعة الاقتصادات الوطنية بنسبة 29.5%.

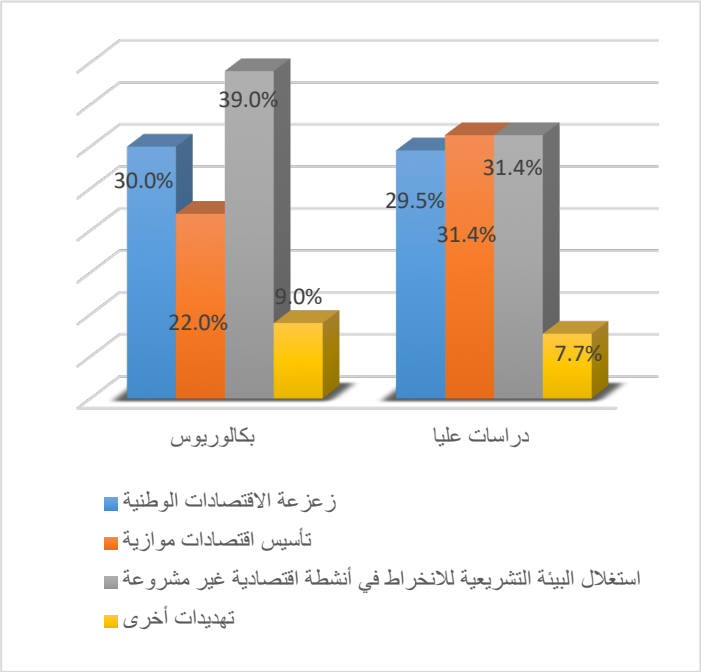

السؤال الثالث عشر: ما هي طبيعة التهديد الذي تشكله حركات الإسلام السياسي للقيم الاجتماعية والثقافية؟

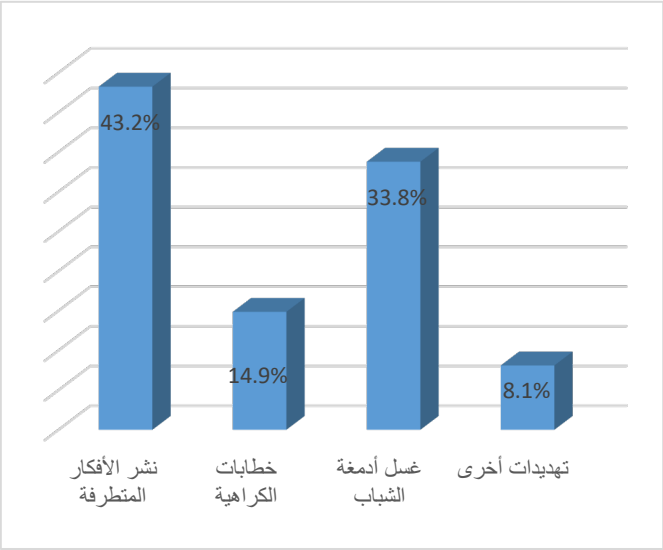

وعند سؤال أفراد العينة عن طبيعة التهديد الذي تشكله حركات الإسلام السياسي للقيم الاجتماعية والثقافية، أظهرت النتائج إلى أن 43.2% منهم من يعتقد قيام حركات الإسلام السياسي بنشر الأفكار المتطرفة هي من أهم التهديدات للقيم الاجتماعية والثقافية، فيما يعتقد 33.8% أن أهم تهديد للقيم الاجتماعية والثقافية تشكله حركات الإسلام السياسي هو غسل أدمغة الشباب و14.9% يعتبرون قيام حركات الإسلام السياسي بالتحريض على خطابات الكراهية من أهم التهديدات.

وعلى صعيد النوع الاجتماعي، بينت النتائج أن الإناث يعتبرن قيام حركات قيام حركات الإسلام السياسي بغسل أدمغة الشباب هي من أهم التهديدات للقيم الاجتماعية والثقافية وبنسبة بلغت 47.5%، ثم نشر الأفكار المتطرفة بنسبة بلغت 39.4%.

فيما يعتبر الذكور أن قيام حركات الإسلام السياسي بنشر الأفكار المتطرفة من أهم التهديدات للقيم الاجتماعية والثقافية بنسبة بلغت 45.0%، ثم غسل أدمغة الشباب بنسبة بلغت 27.3%.

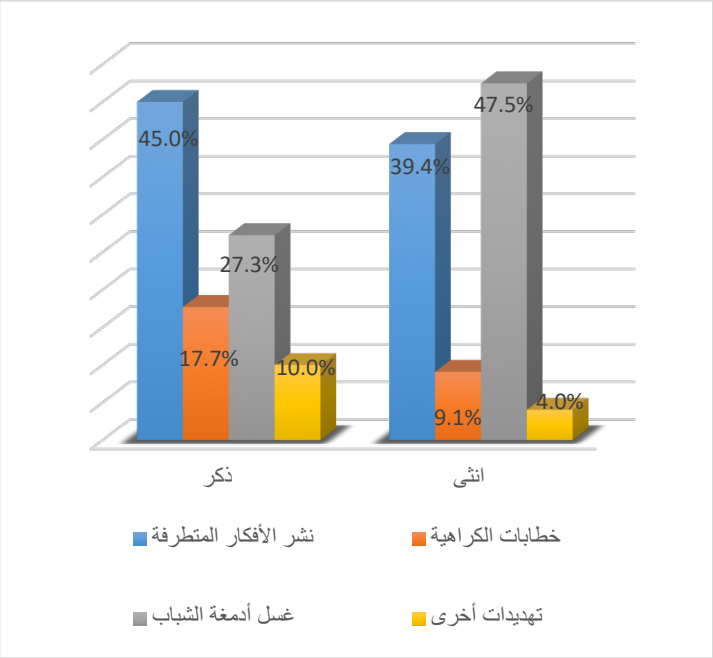

وبحسب التوزيع العمري لأفراد العينة، تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية (18 – 29 سنة) هي اعلى فئة تعتبر قيام حركات الإسلام السياسي بنشر الأفكار المتطرفة من أهم التهديدات للقيم الاجتماعية والثقافية بنسبة بلغت 62.3%. تلتها الفئة العمرية (30 – 39 سنة) بنسبة بلغت 39.5%.

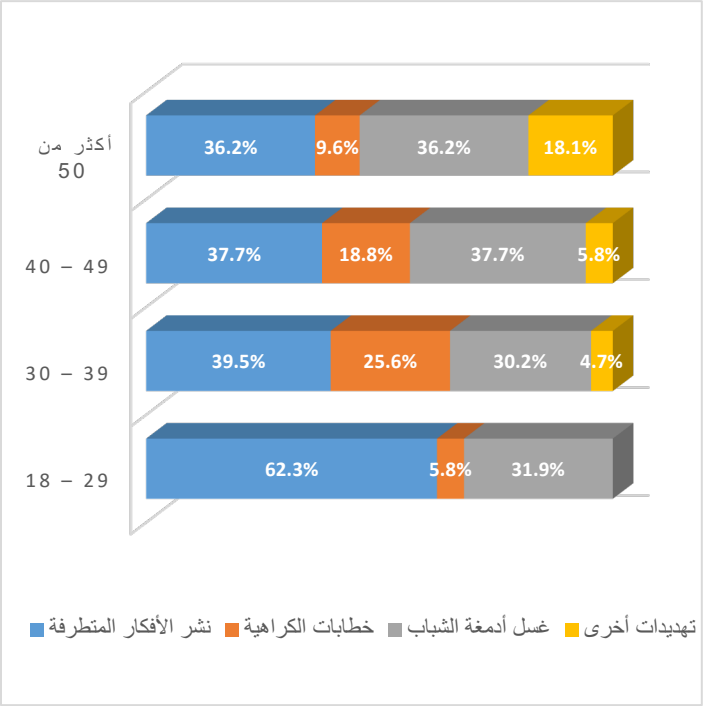

أما بخصوص المستوى التعليمي، تشير النتائج أن الذين يحملون شهادة البكالوريوس يعتقدون أن نشر الأفكار المتطرفة من قبل حركات الإسلام السياسي هي من أهم التهديدات للقيم الاجتماعية والثقافية وبنسبة بلغت 52.0% ثم غسل أدمغة الشباب بنسبة 26.0%. الذين يحملون شهادات الدراسات العليا يعتقدون ذلك بنسب بلغت 39.3% و37.4% على التوالي.